تقرير مجلس المحافظين

الدورة التاسعة والأربعون
روما، 10-11 فبراير/شباط 2026

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين
الدورة التاسعة والأربعون
روما، 10-11 فبراير/شباط 2026

تقرير عن الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين

الوثيقة: GC 49
التاريخ: 5 يونيو/حزيران 2026
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

جدول المحتويات

الفصل 1	**الافتتاح والوقائع**
الفصل 2	**القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين**
الفصل 3	**المحاضر الموجزة**
الفصل 4	**البيانات والكلمات الخاصة**

الملحق الأول	**جدول الأعمال وجدول العمل للدورة**
الملحق الثاني	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته التاسعة والأربعين**
الملحق الثالث	**الروابط إلى المحتوى الرقمي للدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين – تسجيلات الفيديو لليوم الأول واليوم الثاني (جلسة الصباح، جلسة المساء)**
الملحق الرابع	**قائمة الوفود في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الخامس	**قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق السادس	**تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق**

يمكن الاطلاع على الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أعلاه.

الفصل 1 - الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في روما يومَي 10 و11 فبراير/شباط 2026. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل 3.

3- وتتاح تسجيلات الفيديو للدورة من خلال الروابط التالية: تسجيلات الفيديو لليوم الأول واليوم الثاني (جلسة الصباح، جلسة المساء).

ألف- افتتاح الدورة

4- أدلى معالي السيد Christophe Schiltz، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ دوقية لكسمبرغ الكبرى، ببيان ترحيبي وأعلن افتتاح الدورة.

باء- جدول الأعمال والوثائق

5- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وأحاط علما بجدول العمل للدورة. وترد في الملحق الخامس قائمة الوثائق التي قدمت إلى المجلس. وترد في الملحق الثاني القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

6- وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، أجرى مجلس المحافظين انتخابا بين محافظيه لاختيار مكتب جديد للمجلس لولاية مدتها سنتان، وكانت النتائج على النحو التالي:

رئيس مجلس المحافظين:	معالي السيناتور Abubakar Kyari وزير الزراعة والأمن الغذائي لجمهورية نيجيريا الاتحادية
نائبا رئيس المجلس:	معالي السيد Gabriel Mbairobe وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون
	معالي السيد Christophe Schiltz السفير والممثل الدائم لدوقية لكسمبرغ الكبرى

دال- الكلمات الرئيسية

7- تولى معالي السيناتور Abubakar Kyari، رئيس مجلس المحافظين، رئاسة الجلسة.

8- وأدلت سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي، بوزارة الخارجية لدولة قطر، بكلمة رئيسية نيابة عن دولة قطر.

9- وأدلى معالي السيد Reuben Mtolo Phiri، عضو البرلمان ووزير الزراعة في جمهورية زامبيا، بكلمة رئيسية نيابة عن فخامة السيد Hakainde Hichilema رئيس جمهورية زامبيا.

10- وقدم الدكتور Felipe Paullier، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب، رسالة بالفيديو.

11- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أُدلي بها خلال الحفل الافتتاحي في الفصل 4.

هاء- بيان رئيس الصندوق

12- يرد النص الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، أمام مجلس المحافظين في الفصل 4.

واو- الجزء الرفيع المستوى

13- عُقد حواران للقادة تناولا الموضوعين التاليين:

- تمويل التنمية الريفية في الميل الأول
- الاستثمار في الأمن المائي

14- ويمكن مشاهدة حواري القادة باستخدام الرابطين الواردين أعلاه.

15- **حدث رئيسي - رواد الأعمال الشباب في قلب التحول: من الرؤية إلى تحقيق الأثر**. تولت السيدة Melissa Bell، كبيرة المراسلين الدوليين في شبكة CNN، إدارة النقاش، الذي أبرز إمكانات رواد الأعمال الشباب في إنعاش الاقتصادات الريفية وتعزيز النظم الغذائية. وسلط حوران للشباب والقادة بين كبار واضعي السياسات وقادة الأعمال الضوء على الدور التحويلي لريادة الأعمال لدى الشباب في القضاء على الفقر وبناء نظم غذائية مستدامة. وشارك رئيس الصندوق والسيد Tony Elumelu، مؤسس مؤسسة Tony Elumelu Foundation، في محادثة غير رسمية مع ممثلي الشباب. وتبع ذلك حوار ثان، بمشاركة السيد Johann Saathoff، الأمين البرلماني للدولة في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، والسيد Juan Antonio Rivas، نائب الرئيس الأول والرئيس العالمي لتنمية الأعمال المستدامة، مؤسسة Olam Food Ingredients. ووفر كلا الحوارين فرصا لمشاركة قصص نجاح مؤثرة واستراتيجيات عملية لتجاوز العقبات، مع التأكيد على أهمية توسيع نطاق الحلول التي يقودها الشباب وتعزيز أثرها. ويمكن مشاهدة الحدث الرئيسي من خلال هذا الرابط.

16- **حدث خاص – عقد على تأسيس اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية**. يشهد عام 2026 مرور عقد على تأسيس اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية. وقد أتاح هذا الحدث فرصة للاحتفاء بقدرة المهاجرين وأسرهم على تحويل الاقتصادات الريفية والمساهمة في بلورة مستقبل أكثر شمولا وقدرة على الصمود. ويمكن مشاهدة تسجيل الفيديو للحدث من خلال هذا الرابط.

زاي- الحوكمة والشراكات

17- عُقد حواران للمحافظين تناولا الموضوعين التاليين:

- حوار المحافظين مع القطاع الخاص
- حوار المحافظين بشأن السنة الدولية للمزارعات

18- ويمكن مشاهدة حواري المحافظين باستخدام الرابطين الواردين أعلاه.

19- **اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين: أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق**. تبادل المحافظون الأفكار بشأن الأولويات الاستراتيجية لفترة تجديد موارد الصندوق القادمة (2028–2030). وستساعد هذه الأفكار في بلورة عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وتوجيه جهود الصندوق الرامية إلى تحقيق أثر أكبر على نطاق واسع. ويرد ملخص للحوار في الفصل 3.

حاء- بنود الأعمال

20- جرى النظر في بنود الأعمال التالية أثناء الدورة:

- انتخاب مكتب مجلس المحافظين
- تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028؛ والتقارير المرحلية عن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق
- إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق
- التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44
- مقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق في الصندوق

طاء- بيانات عامة

21- قُدم إلى مكتب سكرتير الصندوق ما مجموعه 31 بيانا للدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين من الدول الأعضاء التالية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية أنغولا، وجمهورية النمسا، ودوقية لكسمبرغ الكبرى نيابة عن اتحاد بنلوكس، وجمهورية البرازيل الاتحادية، وبوركينا فاسو، ومملكة كامبوديا، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوستاريكا، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وجمهورية غينيا، وجمهورية هايتي، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية كينيا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ملاوي، وجمهورية ملديف، وجمهورية نيكاراغوا، وبلدان الشمال الأوروبي (مملكة الدانمرك، وجمهورية فنلندا، وآيسلندا، ومملكة النرويج، ومملكة السويد)، وجمهورية بنما، والاتحاد الروسي، وجمهورية رواندا، وجمهورية صربيا، وجزر سليمان، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

22- وتتاح جميع البيانات المسجلة والمكتوبة على الموقع الشبكي للدورة في قسم المستندات والمصادر.

ياء- اختتام الدورة

23- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل 4.

24- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيناتور Abubakar Kyari، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل 4.

الفصل 2 - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

25- انتخب مجلس المحافظين المكتب الجديد لمدة سنتين (انظر الفقرة 6).

باء- تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

26- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.2.

جيم- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

27- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 49/L.3 واعتمد القرار 240/د-49 في 11 فبراير/شباط 2026، بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. واستنادا إلى الخبرات المواتية لتعيين رئيس خارجي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديدات التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق، وافق مجلس المحافظين على تعيين السيدة Åslaug Marie Haga رئيسة خارجية لهيئة المشاورات.

28- ووفقا للفقرة 3 من القرار، ستتكون هيئة المشاورات من 25 دولة عضو من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضو من القائمة جيم. وقد تدعو هيئة المشاورات أيضا دولا أعضاء أخرى و/أو ممثلين عن منظمات أو مجموعات أخرى إلى المشاركة في المشاورات حسب الحاجة بهدف تسهيل المداولات. وتُخوّل الدول الأعضاء التي لم تُعيّن ضمن أعضاء هيئة المشاورات الـ 57 حضور جلسات المشاورات بصفة مراقب صامت.

29- وترد في الملحق السادس تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على النحو الذي حددته القوائم ألف وباء وجيم.

دال- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028؛ وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028؛ والتقارير المرحلية عن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق

30- وفقا لتوصيات المجلس التنفيذي، وبعد الاطلاع على الميزانية الإدارية المقترحة المؤلفة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026، على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.4، اعتمد مجلس المحافظين القرار 241/د-49 في 11 فبراير/شباط 2026، الذي يوافق فيه على ما يلي:

- الميزانية العادية للصندوق لعام 2026 البالغة 194.71 مليون دولار أمريكي؛
- الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2026 البالغة 5.5 مليون دولار أمريكي؛

- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 البالغة 7.91 مليون دولار أمريكي؛
- ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2025 إلى السنة المالية 2026 حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

31- وأحاط المجلس علما أيضا بالمعلومات الواردة في التقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق.

هاء- إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق

32- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 49/L.5 واعتمد القرار 242/د-49 في 11 فبراير/شباط 2026 بإعادة إنشاء لجنة لمخصصات رئيس الصندوق لاستعراض مجمل مخصصات رئيس الصندوق وشروط التعيين الأخرى.

واو- التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 بشأن سلطة الاقتراض من السوق

33- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في التعديلات المقترح إدخالها على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.6/Rev.1، واعتمد القرار 243/د-49 في 11 فبراير/شباط 2026. وبموجب هذا الاعتماد، دخلت التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 حيز النفاذ والسريان فورا.

زاي- مقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق في الصندوق

34- نظر مجلس المحافظين في استعراض المجلس التنفيذي للنظام المطور للتصويت الإلكتروني الحضوري والمغلق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.7، واعتمد القرار 244/د-49 في 11 فبراير/شباط 2026. وبذلك، أذن مجلس المحافظين باستخدام نظام التصويت الإلكتروني الحضوري والمغلق، إذا لزم الأمر، لتعيين رئيس الصندوق في الدورة الخمسين لمجلس المحافظين في شباط/فبراير 2027، وأنه يمكن استخدام مثل هذا النظام في المناسبات المستقبلية عندما يعتبر التصويت بالاقتراع السري ضروريا.

الفصل 3 ـ المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الأول من الدورة التاسعة والأربعين المنعقد يوم الثلاثاء، 10 فبراير/شباط 2026 في الساعة 9.30 صباحا.

رئيس المجلس المنتهية ولايته: معالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

ولاحقا:

معالي السيدة Tatiana Rosito (نائبة رئيس مجلس المحافظين) (البرازيل)

ولاحقا:

معالي السيناتور Abubakar KYARI (نيجيريا)

جدول المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	35
• بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين	36
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	38-37
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	42-39
البيانات الرئيسية	44-43
• بيان رئيسي أدلت به نيابة عن دولة قطر سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية في دولة قطر	
• بيان رئيسي أدلى به نيابة عن فخامة Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا، معالي Reuben Mtolo Phiri MP، وزير الزراعة في جمهورية زامبيا	
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	45
رسالة بالفيديو من الدكتور Felipe Paullier، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب	46
حدث رئيسي: رواد الأعمال الشباب في قلب التحول – من الرؤية إلى تحقيق الأثر	48-47

35- **افتُتحت الجلسة في الساعة 9.30 صباحا.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين

36- أعلن **رئيس مجلس المحافظين** افتتاح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين بعدما أدلى أولا ببيان ترحيبي، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 49/L.1)

37- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.1 وأحاط علما ببرنامج الدورة المتوفر من خلال هذا الرابط.**

38- **تولت سعادة السيدة Tatiana Rosito (البرازيل) رئاسة الجلسة.**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

39- **انتُخب معالي السيناتور Abubakar Kyari (نيجريا) رئيسا لمجلس المحافظين، ومعالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ) ومعالي السيد Gabriel Mbairobe (الكاميرون) نائبين لرئيس المجلس.**

40- وأعرب **رئيس المجلس** عن امتنان المكتب المنتهية ولايته لتعاون الدول الأعضاء ودعمها وشكر رئيس الصندوق وموظفيه على تفانيهم والتزامهم في ضمان نجاح المجلس وتيسير عمل المكتب.

41- **تولى معالي السيناتور Abubakar Kyari (نيجريا) رئاسة المجلس.**

42- شكر **رئيس المجلس** موظفي الصندوق على عملهم الممتاز وأعضاء مجلس المحافظين على دعمهم.

حفل الافتتاح

البيانات الرئيسية

بيان رئيسي أدلت به نيابة عن دولة قطر، سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية في دولة قطر

43- أدلت **سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند** (وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية في دولة قطر) ببيان رئيسي نيابة عن دولة قطر، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

بيان رئيسي أدلى به نيابة عن فخامة Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا، معالي Reuben Mtolo Phiri MP، وزير الزراعة في جمهورية زامبيا

44- أدلى **معالي Reuben Mtolo Phiri MP**، وزير الزراعة في جمهورية زامبيا ببيان رئيسي نيابة عن فخامة Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

45- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

رسالة بالفيديو من الدكتور Felipe Paullier، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب

46- ألقى **الدكتور Felipe PAULLIER** (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب) كلمة عبر مقطع فيديو مسجل مسبقا، ويرد النص الكامل للكلمة في الفصل 4.

حدث رئيسي: رواد الأعمال الشباب في قلب التحول – من الرؤية إلى تحقيق الأثر

47- قدم **رئيس المجلس** منسقة الحدث الرئيسي، السيدة Melissa Bell، كبيرة المراسلين الدوليين وكبيرة معدّي التقارير المالية في شبكة CNN. وضمت حلقة النقاش الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق
- السيد Tony Elumelu، رئيس شركة Heirs Holdings والبنك المتحد لأفريقيا، ومؤسس مؤسسة Tony Elumelu Foundation
- السيد Johann Saathoff، سكرتير الدولة البرلماني، وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية بجمهورية ألمانيا الاتحادية
- السيد Juan Antonio Rivas، نائب الرئيس الأول والرئيس العالمي - تنمية الأعمال المستدامة، مؤسسة Olam Food Ingredients·
- السيدة Cecilia Sejekam Wajai، المديرة الإدارية، رابطة Bosque de las Nuwas Association، بيرو·
- السيدة Clara Kamlomo، مؤسِّسة Amazing B Projects، ملاوي
- السيدة Didiki Fanai، مديرة شركة Dairei Banana Food Processing، الهند
- السيد Hubert Stephy Tchuigoua، مؤسس منظمة Family Green Corporation، الكاميرون
- السيدة Lakmini Weerakkody، المؤسِّسة والمديرة الإدارية، شركة Lak Nature International، سري لانكا
- السيد Mamadou Diop، مدير البرامج للشباب، منظمة Conseil National de Concertation et de Coopération des Ruraux، السنغال
- السيد Morgan Mwamuye، مؤسس Bahari Haven، كينيا
- السيدة Sabrina Ounis Faiza، مؤسسة ومديرة مؤسسة Desert Fish، الجزائر
- السيدة Sara Pérez، أمينة لجنة Cooprobaolupe Oversight Committee، ضمن مشروع Inclusion and Resilience of Poor Rural Youth، الجمهورية الدومينيكية

48- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

49- **رُفعت الجلسة في الساعة 12.15 بعد الظهر.**

(2) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع **الثاني** من الدورة التاسعة والأربعين المنعقد يوم الثلاثاء، 10 فبراير/شباط 2026 في الساعة 2.30 **بعد الظهر.**

جدول المحتويات

	الفقرات
حوار القادة: آفاق جديدة للمؤسسات المالية الدولية: تمويل التنمية الريفية في الميل الأول	52-51
حوار القادة: من المزرعة إلى السوق: الاستثمار في الأمن المائي	54-53
حدث رئيسي: عقد على تأسيس اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية	56-55

50- **افتُتحت الجلسة في الساعة 2.35 بعد الظهر.**

حوار القادة: آفاق جديدة للمؤسسات المالية الدولية: تمويل التنمية الريفية في الميل الأول

51- وقدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) الحوار الأول من حوارَي القادة، بعنوان "آفاق جديدة للمؤسسات المالية الدولية: تمويل التنمية الريفية في الميل الأول"، الذي نسقته السيدة Melissa Bell، كبيرة المراسلين الدوليين وكبيرة معدّي التقارير المالية في قناة CNN. وشارك في الحوار الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة Federica Diamanti، نائبة رئيس الصندوق المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية، الصندوق
- السيد Aki Nishio، نائب الرئيس للتمويل الإنمائي، مجموعة البنك الدولي
- السيد Matteo Patrone، نائب الرئيس للشؤون المصرفية، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
- السيد مصعب العمر، نائب الرئيس للاستراتيجية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية
- الدكتور Ludger Schuknecht، نائب الرئيس – الاستراتيجية والسياسات، المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

52- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

حوار القادة: من المزرعة إلى السوق: الاستثمار في الأمن المائي

53- وقدمت السيدة **تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) الحوار الثاني من حوارَي القادة، بعنوان "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار في الأمن المائي"، الذي نسقته السيدة Meike van Ginneken، المبعوثة المعنية بالمياه لدى مملكة هولندا. وشارك في الحوار الأعضاء التالية أسماؤهم:

- معالي صائب الخريسات، وزير الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية
- معالي Tokaibure Rabaua، وزير البيئة والأراضي والتنمية الزراعية في جمهورية كيريباس
- السيدة Ruth Davis، ممثلة المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية الخاصة للطبيعة
- السيد Antón Leis García، مدير الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في مجال التنمية

54- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

حدث خاص: عقد على تأسيس اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية

55- وقدمت السيدة **تن هاف** (سكرتيرة الصندوق)، بصفتها المنسقة، الحدث الخاص مع كلمة افتتاحية ألقاها السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق ورئيس آلية الأمم المتحدة للمياه. وشارك في الحوار الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة Pieternel Boogaard، المديرة الإدارية، مكتب التنفيذ التقني، الصندوق
- معالي Rana Tanveer Hussain، المحافظ لدى الصندوق، وزير الأمن الغذائي والبحوث الاتحادي لجمهورية باكستان الإسلامية
- سعادة محمد خليفي، المحافظ المناوب لدى الصندوق، السفير والممثل الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما
- سعادة Olga María Pérez Tuna، المحافظة لدى الصندوق، والسفيرة والممثلة الدائمة لغواتيمالا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما
- سعادة Nathaniel G. Imperial، المحافظ المناوب لدى الصندوق، السفير والممثل الدائم لجمهورية الفلبين لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

- سعادة Martin Selmayr، السفير والممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها
- سعادة Tanguy Stehelin، السفير والممثل الدائم لفرنسا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق
- السيد Georges Ternes، المدير العام لمؤسسة التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية لدوقية لكسمبرغ الكبرى
- السيد Antón Leis Garcia، مدير الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي
- السيد Cleophas Adrien Dioma، رئيس جمعية Association Le Réseau والرئيس التنفيذي لمنتدى ItaliaAfrica Business Week

56- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

57- **رُفعت الجلسة الساعة في الساعة 6.35 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثالث من الدورة التاسعة والأربعين المنعقد يوم الأربعاء، 11 فبراير/شباط 2026 في الساعة 9.30 بعد الظهر.

رئيس مجلس المحافظين: معالي السيناتور Abubakar KYARI (نيجيريا)

جدول المحتويات

	الفقرات
أفكار حول مناقشات اليوم الأول	75-59
تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	79-76
إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	83-80
اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين – أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	213-84

58- **دُعيت الجلسة إلى الانعقاد في الساعة 9.40 صباحا**

أفكار حول مناقشات اليوم الأول

59- دعا **رئيس مجلس المحافظين** ثلاثة من زملائه المحافظين إلى تمهيد الأجواء لليوم الثاني من الدورة من خلال مشاركة أفكارهم حول المداولات التي أُجريت في اليوم الأول ووجهات نظرهم بشأن أهمية تعزيز الشراكات.

60- وأشار **السيد LIAO Min** (نائب وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية) إلى أن التمويل في الميل الأول والأمن المائي، وهما موضوعا حوارَي القادة في اليوم السابق، يعكسان نُهجا شاملة واستشرافية للتنمية المستدامة في المناطق الريفية، وقال إن الدروس المستفادة من جانب بلده في انتشال نحو 100 مليون من السكان الريفيين من براثن الفقر خلال العقود الأربعة الماضية قد تكون ذات صلة لجميع البلدان النامية.

61- وتمثل الدرس الأول في أن الجهود الرامية إلى إطلاق الحيوية الريفية كانت مدفوعة بالحوكمة الرشيدة، مما يتيح إنشاء آليات فعالة ومؤسسات سليمة لتعزيز تحويل الموارد الريفية إلى ازدهار مستدام. فعلى سبيل المثال، في قرية صينية فقيرة، أدى تنفيذ تدابير الإصلاح الرئيسية الموجهة نحو السوق إلى زيادة الدخل الجماعي السنوي بمقدار عشرين ضعفا خلال فترة سبع سنوات.

62- ثانيا، تعد الاستدامة الإيكولوجية من العوامل المركزية للتنمية الريفية، على عكس الدينامية التقليدية للتنمية الاقتصادية التي تعتمد على التنمية أولا ثم المعالجة البيئية لاحقا. وقد أصبحت نظرية "الجبلين" في الصين، التي اعتبرت المياه الصافية والجبال الخضراء أصولا لا تُقدر بثمن، مفهوما للأسر المعيشية ساعد على إعادة تشكيل استراتيجية التنشيط الريفي في البلد. فعلى سبيل المثال، أنشأت العديد من المحافظات مصارف إيكولوجية "أودعت" فيها الأسر المعيشية الريفية قطع غاباتها الصغيرة، على أن يجري توحيدها وإدارتها بشكل مهني ومستدام. وفي المقابل، حصلت الأسر المعيشية على مكاسب سنوية وحصة من الأرباح، التي ارتفعت بنسبة من 30 إلى 50 في المائة، بل وزاد مخزون الغابات المحلي نفسه بنسبة 35 في المائة.

63- ثالثا، من أجل إطلاق الإمكانات الكامنة للنمو الاقتصادي في المناطق الريفية، كان من الضروري أن يتبنى المزارعون منصات رقمية لبيع منتجاتهم المحلية المميزة. وفي حالة لافتة، باعت قرية صينية أكثر من 000 300 كيلوغرام من الفواكه الموسمية خلال بث مباشر واحد استمر ساعتين.

64- وبالانتقال إلى الحدث الرئيسي في اليوم السابق بشأن رواد الأعمال الشباب، أشار السيد LIAO Min إلى تزايد أعداد الشباب الصينيين العائدين إلى الأرياف، حيث استغلوا المعرفة والخبرات المكتسبة في المدن لتحسين بلداتهم الأصلية وقيادة الطريق من خلال ابتكارات مثل الزراعة الذكية واستخدام الذكاء الاصطناعي في سلاسل إمدادات الأغذية. وبالتالي، كان هؤلاء الشباب يُحدثون تحولا عميقا في المشهد التقليدي للقرية في مسعى تدعمه جميع الوكالات الحكومية. وقد واصلت الصين، التي لا تزال ملتزمة بصورة راسخة بالتعددية، التعجيل بالتحديث الزراعي والريفي في قُراها.

65- وقالت **معالي السيدة Tatiana ROSITO** (السفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية في جمهورية البرازيل الاتحادية) إن العمل الموثوق والمبتكر الذي يضطلع به الصندوق في بلدها بشأن مواضيع شاملة، مثل تلك التي نوقشت في اليوم الأول من الدورة، يعزز التماسك الاجتماعي ويعمل في الوقت نفسه على إحداث تحول في التنمية الريفية. والبرازيل بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، ولكنها لا تزال تتميز بفوارق وأوجه انعدام المساواة على مستوى الدخل والمستوى الإقليمي، حيث لا يستفيد أكثر من 15 في المائة من المزارعين الأسريين في البرازيل من الوصول إلى الائتمان. وقد كان عمل الصندوق بالتعاون مع السلطات المحلية حاسما في تمكين هذه المجتمعات المحلية، التي تعاني من قيود الائتمان، من الحصول على قروض والاستفادة من المعرفة.

66- وفي أحدث برنامجين للفرص الاستراتيجية القطرية في البرازيل، تحقق حافظة الصندوق نحو 2.5 دولار أمريكي مقابل كل دولار يُستثمر. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 7 دولارات أمريكية بحلول عام 2030، وهو ما يعكس

ما نُفذ من تعاون مكثف وابتكار لتحقيق مكاسب محددة. فمثلا، قام الصندوق لأول مرة على الإطلاق بإقراض مصرف تنمية برازيلي بأموال للتمكين من شراكته، بما في ذلك مع الصندوق الأخضر للمناخ، في مشروع سيرتاو فيفو المهم للبلد بشأن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والذي جرى توسيعه لاحقا ليشمل جميع الولايات الشمالية. وفي ضوء إمكانيات المصارف الإنمائية الوطنية ودون الوطنية في البرازيل وبلدان أخرى، كان مثل هذا الإقراض بمثابة خطوة حاسمة يمكن لشركاء آخرين اتباعها.

67- وهناك مشروع مبتكر آخر قيد التنفيذ يهدف إلى تعزيز الدفع مقابل الخدمات البيئية، مع التركيز على الزراعة والممارسات المستدامة بيئيا/مناخيا. وبتمويل مشترك من الصندوق وألمانيا، سيسمح هذا المشروع لمنتجي الكاكاو التقليديين في باهيا بتلقي أموال مقابل خدماتهم الإيكولوجية في تلك المنطقة وغيرها من المناطق نتيجة حفظ واستعادة الغابة الأطلسية، وهي واحدة من أكثر البيئات تضررا في البرازيل.

68- والبرازيل فخورة بتلك المشروعات، كما أنها ممتنة لجميع الشركاء على العمل الذي يطوره الصندوق في البلد. كما كانت البرازيل ملتزمة بمواصلة تعزيز تلك الجهود خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وكانت تأمل في أن تتطور حافظة المشروعات لتشمل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى جانب مبادرات مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر.

69- وقالت **السيدة Hege HAALAND** (نائبة مدير الإدارة العامة للتنمية المستدامة، وزارة الخارجية في مملكة النرويج)، إن النتائج السريعة التي تحققت من خلال الجهود التي وصفها زملاؤها المحافظون كانت مثيرة للإعجاب وملهمة. وعلاوة على ذلك، كانت البرازيل بارزة لقيادتها في الكفاح من أجل تحقيق تقدم عالمي نحو أمن غذائي أكبر، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

70- ومع كون الغذاء عاملا أساسيا للصحة والرفاه والقدرة على التعلم، كان لكل شخص الحق في الأمن الغذائي. ويُعد عكس الاتجاه الذي شوهد خلال السنوات العشر الماضية نحو زيادة كبيرة في الجوع مسؤولية جماعية. ولربما كان الاستثمار في الزراعة هو الطريقة الأكثر كفاءة لإيجاد فرص العمل، ومكافحة الفقر، والقضاء على الجوع في المناطق الريفية في أقل البلدان نموا، وهو مسعى يكون فيه الصندوق بلا شك شريكا رئيسيا. ويعد إنتاج الغذاء على نطاق صغير والمتين في وجه الظواهر المناخية، وسلاسل القيمة الغذائية المحلية، والأسواق المحلية عوامل رئيسية لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة اللذين يهدفان إلى القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع، على التوالي. ويتمتع الصندوق بميزة نسبية في هذا الصدد؛ فقد أظهرت الأدلة المستقاة من تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق خلال العقد السابق أن استثماراته، ولا سيما في التكيف مع المناخ، كانت تحسّن سبل العيش.

71- وفي النقاش القادم حول السنة الدولية للمُزارعات، من الضروري تذكر أن الاستثمار في المرأة حقق نتائج قوية، وأن على الصندوق أن يواصل الاستثمار في المساواة بين الجنسين. وبالنسبة للحدث الرئيسي لليوم السابق بشأن رواد الأعمال الشباب، فقد كان تذكيرا بالإمكانات التحويلية للاستثمار في الشباب، بما في ذلك في الشابات.

72- وكان الغذاء مسألة أمان. وتستطيع البلدان النامية، بل ويجب عليها، أن تحقق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي الوطني. وينبغي قدر الإمكان استبدال الواردات بالغذاء المنتج محليا لتقليل الضعف، وزيادة الفرص، وتعزيز الأمن الوطني والعالمي. ولذلك، كان من الضروري أن يؤكد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن الحد من الفقر الريفي من شأنه أن يعزز الاستقرار، ويساهم في بناء مجتمعات محلية تنعم بالسلام، ويقلل إلى أدنى حد ممكن من الهجرة القسرية، ويصب كل ذلك في مصلحة الجميع.

73- ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من استغلال الموارد الإنمائية النادرة بشكل أكثر فعالية من أي وقت مضى. وتستفيد الهيكلية المالية ونماذج الأعمال في الصندوق من الموارد والاستثمارات المشتركة من الشركاء والمصارف العامة والإقليمية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص وصناديق المناخ، وهو ما يحفز تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية. ومن المهم في الأساس بناء تلك الشراكات والاعتماد عليها لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

74- وتعتبر النرويج أن وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بشكل صحيح أمر حيوي لأمنها، وترى أن الإصلاح أمر حاسم للحفاظ على قوة الأمم المتحدة. كما تتوقع أن يشارك الصندوق، كجزء من هذا النظام، في مبادرة الأمم المتحدة 80.

75- وشكر **رئيس المجلس** المتحدثين على آرائهم.

تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 49/L.2)

76- وقدمت **السيدة Diane MENVILLE** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العمليات المالية وكبيرة الموظفين الماليين في الصندوق) تحديثا عن وضع التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على النحو الوارد في الوثيقة GC 49/L.2، وقالت إنه جرى التعهد بما مجموعه 1.57 مليار دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حتى 4 فبراير/شباط 2026. ومنذ 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، جرى تلقي وثائق مساهمة إضافية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وباكستان، ليصل الإجمالي إلى 1.242 مليار دولار أمريكي حتى 4 فبراير/شباط 2026. وعلاوة على ذلك، جرى تلقي مدفوعات إضافية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة والهند وباكستان وقطر وتونس منذ نشر التقرير، ليصل إجمالي المدفوعات إلى 597 مليون دولار أمريكي حتى 4 فبراير/شباط 2026.

77- وقالت **مندوبة من كندا** إن الجهد الجماعي الرامي إلى تمويل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يعكس ثقة جميع الدول الأعضاء في مهمة الصندوق وعمله الأساسي الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية الشاملة. وبالإضافة إلى التزامها الأولي البالغ 100 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقعت كندا مؤخرا أول قرض شركاء ميسر يركز على المناخ مُقدم إلى الصندوق لدعم الاستثمار في الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات صغار المزارعين على الصمود والتكيف. وبلغت قيمة هذا القرض 263 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 340 مليون دولار أمريكي من القروض المالية المناخية التي قدمتها كندا للصندوق منذ عام 2020.

78- وتستثمر كندا في جهود الصندوق في مجال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لأن الصندوق يواصل إظهار أن طموحه تقابله النتائج. وتدعم المساهمات وقروض الشركاء الميسرة، مثل تلك المقدمة من كندا، بشكل مباشر طموح الصندوق المتمثل في توسيع نطاق التكيف مع المناخ لصالح المجتمعات المحلية الريفية في العالم. وفي هذا الصدد، فإن أولويات الصندوق لعام 2026 المتمثلة في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وزيادة التعاون مع القطاع الخاص، بما يتماشى تماما مع برنامج العمل الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي والمتصور بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، موضع ترحيب.

79- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن وضع التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**

إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)(GC 49/L.3)

80- أشارت **السيدة Federica DIAMANTI** (نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية في الصندوق)، في معرض تقديم الوثيقة GC 49/L.3 المتعلقة بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، إلى أن المشاورات تنطلق في وقت يشهد درجة عالية من عدم اليقين. ويواجه العديد من البلدان بيئات مالية أكثر تشددا وأولويات متنافسة في وقت استمر فيه انعدام الأمن الغذائي، والفقر، والهشاشة، والصدمات المناخية في التأثير على المناطق الريفية حول العالم. وكانت مؤسسات مثل الصندوق بحاجة إلى تحقيق أثر أكبر بكفاءة أعلى، وذلك من خلال تعبئة مصادر تمويل متنوعة في لحظة تشهد فرصا كبيرة للمناطق الريفية التي تنطوي على إمكانات هائلة باعتبارها محركات للنمو والاستقرار. وسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى إطلاق هذه الإمكانات، فعمل على توسيع نطاق الحلول التي أثبتت جدواها، وتعزيز الأسواق والعمالة والقدرة على الصمود، وتعبئة المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الميل الأول.

81- وجرى توضيح الترتيبات المقترحة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الوثيقة، التي تضمنت أيضا مشروع قرار بشأن إنشاء هيئة المشاورات وتعيين السيدة Åslaug Marie Haga رئيسة خارجية للهيئة. وتقترح الإدارة الحفاظ على الهيكل المتفق عليه خلال التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق،

بوجود 57 مندوبا لضمان تمثيل متوازن للقوائم ألف وباء وجيم. وتمكنت الدول الأعضاء من جميع القوائم من المشاركة كمراقبين صامتين. وستتألف المشاورات الرسمية من ثلاث دورات موضوعية، تكملها حلقات دراسية غير رسمية افتراضية ومشاورات إلكترونية، حسب الحاجة. واستنادا إلى التجربة الإيجابية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يمكن عقد جلسة خارج مقر الصندوق رهنا بموافقة هيئة المشاورات. وعند انتهاء عملية التشاور، سيُقدم تقرير نهائي إلى الدورة الخمسين لمجلس المحافظين في عام 2027.

82- وذكّر **رئيس المجلس** المحافظين بأن اجتماع المائدة المستديرة السنوي القادم للمحافظين بشأن أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيمنحهم الفرصة لتبادل رؤاهم حول تلك الأولويات. وتمنى للدول الأعضاء المشارِكة في المشاورات كل النجاح في المهام المُسندة إليها. وكانت المشاورات حيوية لضمان أن تتوافر للصندوق الموارد اللازمة لكي يواصل الدعوة لدور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كعوامل تغيير رئيسية في تحويل سبل العيش الريفية.

83- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ودون اعتراض، القرار 240/د-49 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.**

اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين – أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

84- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين الذي ستنسقه السيدة Corinne Woods، مديرة شعبة التواصل في الصندوق.

85- وقالت **المنسقة** إن اجتماع المائدة المستديرة يمثل فرصة لينظر المحافظون بشكل جماعي في السياق العالمي المتطور بهدف تشكيل الاتجاه الاستراتيجي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وطموحه. ومن المواضيع المشتركة التي انبثقت من المناقشات الأخيرة في المنتديات الدولية تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وضيق حيز التمويل العام، وتزايد الضغط على النظم الغذائية في وقت كانت فيه أعباء الدين المتزايدة تستهلك حصة متزايدة من الموارد العامة. كما جرى التأكيد بشدة على الحاجة إلى العمل الجماعي والحلول العملية القابلة للاستثمار لتوليد النمو، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الثقة. وفي سياق يعيش فيه أكثر من نصف شباب العالم البالغ عددهم 1.5 مليار شخص في المناطق الريفية وحيث تتوافر للغالبية العظمى من السكان إمكانية الوصول إلى شبكات الهواتف المحمولة، كان من الضروري اغتنام الفرص المتاحة لضمان الوصول المنصف إلى التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لدفع النمو الشامل، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية والاقتصادية، والمساهمة في الاستقرار.

86- وفي الجزء الأول من اجتماع المائدة المستديرة الذي تضمن حوارا غير رسمي مع السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق، والسيدة Åslaug Marie Haga، الرئيسة الخارجية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سألت المنسقة السيد لاريو عن مدى جسامة الضغوط المستمرة في البيئة العالمية الحالية بالنسبة للدول الأعضاء والصندوق، مثل الديون، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار، والتحولات الهيكلية العميقة، والنمو السريع الناتج في التوقعات المتعلقة بمؤسسات التمويل الإنمائي والتمويل المبتكر.

87- ورحب **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بفرصة الاستماع إلى التعليقات والإرشادات بشأن أولويات الصندوق، وقال إنه في السياق الحالي، من الواضح أنه يتعين على الصندوق أن يكون أكثر تعمدا وحدّة، مع زيادة تركيزه الدقيق على مهمته ومدى قدرة أي مؤسسة مالية على تعبئة وتحفيز العمل مع القطاع الخاص. وفي ضوء مهمته العالمية وعملياته في 100 بلد تقريبا، ركز الصندوق من خلال التجديد الثالث عشر لموارده على التوسط في العلاقات بين الحكومات ومنظمات المزارعين والمؤسسات المالية المحلية والعالمية. أما بالنسبة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فقد كان فرصة للاستجابة لبيئة التجزؤ الحالية من خلال وسيلة عالمية ومنصة استثمار عالمية أظهرت نتائج. وسيتعين على أي مؤسسة تهدف إلى البقاء وإلى أن تظل ذات مكانة في البيئة الحالية، بالإضافة إلى زيادة

تركيزها، أن تطور نماذج ووسائل فعالة للعمل وبناء الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص. فالدعوة وحدها لن تكون كافية.

88- وسألت **المنسقة** السيدة Haga أين ترى أكبر الفرص للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من أجل مساعدة الدول الأعضاء على دفع النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والاستقرار من خلال الاستثمار الريفي.

89- وقالت **السيدة Åslaug Marie HAGA** (الرئيسة الخارجية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق) إن تلك الفرص تكمن في كل العمل الجيد الذي يضطلع به الصندوق كل يوم؛ بينما على مستوى سياسي أعلى، ستأتي هذه الفرص من خلال ضمان أن يرى صانعو القرار الاستثمار في الصندوق كاستثمار في عالم أكثر أمانا واستقرارا. وقد نما شعور العيش في عالم تتزايد صعوبة التنبؤ به ويتسم بعدم الأمان لأسباب عديدة، من بينها الحروب، والنزاعات، وظواهر الطقس المتطرفة. وعلى هذه الخلفية، عُرف سبب تركيز البلدان على الأمن الوطني والإقليمي، وكذلك على المصالح الوطنية، وقيامها بتخصيص المزيد من الموارد للدفاع.

90- ومع ذلك، لم يُفهم لماذا ترى العديد من تلك البلدان نفسها ضرورة قطع المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعد تقليل الاستثمار في النمو والاستقرار في البلدان والمناطق الأكثر ضعفا، وخاصة في الجنوب، خطأً استراتيجيا كبيرا سيولد في النهاية المزيد من الصعوبات. فإذا فقد السكان الريفيون، وخاصة الشباب منهم، الأمل في كسب دخل كافٍ للمعيشة، فسوف يضطرون إلى الهجرة محبطين، وهو ما يؤدي إلى كل أنواع الاضطرابات. ولذلك، من الضروري النظر إلى مسألة الأمن من منظور أوسع.

91- ويساهم الصندوق بشكل حيوي في إرساء عالم أكثر استقرارا للجميع، ليس فقط من خلال استثماره في إدماج الفقراء في المناطق الريفية ضمن سلاسل القيمة والأسواق، بل أيضا من خلال تركيزه القوي على عمالة الشباب، والقدرة على الصمود، ومشاركة القطاع الخاص، وتعزيز الابتكار.

92- وسألت **المنسقة** السيد لاريو كيف يمكن الحفاظ على الطموح من خلال زيادة التركيز، والانتقائية، والمزيج الصحيح من الأدوات المالية.

93- وأكد **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) أن الصندوق يعمل دائما لتحقيق حصائل ونتائج ملموسة، وقال إن أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ترتبط بتوسيع وربط الأسواق والعمالة الريفية، والتي ترتبط بدورها بالدخل والأمل والفرص والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وصدمات أسعار الغذاء. ومن الدروس المستفادة الجاري دمجها أن النتائج تحسنت بشكل كبير بمشاركة القطاع الخاص أو استثماراته.

94- وكما عُبر عنها في اليوم السابق، كانت الأولويات المميزة للشباب تتعلق بالسياسات واللوائح الواضحة، والتمويل، والبنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، والأسواق، والطرق، والمياه. وباستخدام نهج متكامل يشمل قطاعات عديدة، يعمل الصندوق في جميع هذه المجالات من خلال منصة تقدم القروض والمنح والمساعدة التقنية والدعم السياساتي كجزء من تعبئة وتحفيز القطاع الخاص. ويستطيع الصندوق أن يطرح هذا النهج للنقاش.

95- وسألت **المنسقة** السيدة Haga عما تأمل أن يسفر عنه الحوار الحالي وما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المحافظون في تشكيل دورة مركزة وموثوقة ومؤثرة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

96- وقالت **السيدة HAGA** (الرئيسة الخارجية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق) إن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيكون عملية صعبة نظرا للعوامل التي تجعل من الصعب على صانعي القرار إثبات جدوى التمويل، مثل الصعوبات المالية التي تواجه العديد من البلدان، والوضع الجيوسياسي المعقد، والتحول في الرأي العام نحو المساعدة الإنمائية في الخارج. وقد كان من المهم مواصلة العمل لإشراك صناع القرار في العمليات التي تناقش فيها تداعيات خفض التمويل، بما في ذلك على أعلى المستويات السياسية. ولذلك، كان للمحافظين دور بالغ الأهمية في تشجيع القيادة على تلك المستويات وجعل صانعي القرار يشعرون بأنهم على أرض آمنة في دعم منظمات مثل الصندوق تقدم قيمة مقابل المال من خلال ضمان الكفاءة، وعدم الازدواجية، والإدارة ممتازة.

97- **جرى عرض فيديو يظهر أثر الاستثمار في التنمية الريفية في أربعة بلدان.**

98- وانتقلت **المنسقة** إلى الجزء الثاني من اجتماع المائدة المستديرة، وقالت، بعد أن لفتت الانتباه إلى الأداة Mentimeter التي يستطيع المشاركون من خلالها أيضا التعبير عن آرائهم، إن النقاش سيتركز حول ثلاثة مجالات محددة: التدخلات الفعالة؛ وتحفيز الاستثمار على نطاق واسع؛ وبناء شراكات دائمة.

99- وأشارت **مندوبة من الإمارات العربية المتحدة** إلى التحديات المتزايدة المتعلقة بالأمن الغذائي، والصدمات المناخية، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن الاستثمار في السكان الريفيين عامل حيوي باعتباره ركيزة للأمن الغذائي والاستقرار الطويل الأمد حول العالم. وينبغي أن تشمل أولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التكيف مع تغير المناخ والصدمات المناخية، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال دعم الزراعة الذكية مناخيا، والإدارة المستدامة للموارد المائية، والحلول المبتكرة للبيئات القاحلة وشبه القاحلة. وحيث إن الأمن الغذائي لا يمكن أن ينفصل عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كان من الضروري زيادة الاستثمار في الشباب والنساء والمناطق الريفية وسلاسل القيمة الأكثر صلابة. وينبغي أن يشمل التمويل المبتكر في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق شراكات مع القطاع الخاص والصناديق السيادية والمصارف الإنمائية. كما يعد الابتكار والتحول الرقمي والتكنولوجيات الجديدة عوامل رئيسية لإحداث التغيير الريفي من خلال زيادة إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود. وأخيرا، ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لتحقيق نتائج ملموسة وأثر دائم. وفي المستقبل، يجب على جميع الشركاء العمل معا من أجل إحداث تغيير حقيقي ومستدام.

100- وقال **مندوب من الكاميرون** إن بلده يحتفل باليوم الوطني الستين للشباب كوسيلة للتركيز على الشباب الذين كانوا هم الأمل الرئيسي لمستقبل مزدهر ومستقر. ولتعزيز عمالة الشباب، من المقرر أن تقدم الكاميرون إجراءات إدارية ومالية، مثل الاعتمادات الضريبية ومزايا أخرى، للمؤسسات الخاصة التي تستوفي المتطلبات اللازمة لتعيين الشباب. كما ستُدعم المشروعات التي ينشئها الشباب من خلال التمويل المقدم من المصارف المحلية والمانحين الدوليين. وبالإضافة إلى مشروع للصندوق يجري إنجازه لدعم إيجاد فرص عمل لـ 000 10 شاب في جميع أنحاء البلد، من المقرر تطوير مؤسسات ذات إمكانات قوية في قطاعات التعدين والزراعة والخدمات، وتوفير التمويل لمشروعات كثيفة العمالة موجهة للشباب في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، يمكن تسخير الموارد البشرية المحلية بطريقة ملائمة.

101- وفي الختام، سيتعين على الشركاء الإنمائيين في البلد التحلي بالابتكاري مساعدة الكاميرون على تحقيق أفضل الحصائل في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على تعبئة الموارد بهدف حل المشكلات التي يواجهها الشباب في تحويل النظام الغذائي إلى نظام مستدام وعادل.

102- وقال **مندوب من جزر القمر** إن الدول الجزرية الصغيرة مثل دولته تلجأ إلى الصندوق ليساعدها على تحقيق أولوياتها، ولا سيما إقامة شراكات بهدف زيادة الإنفاق العام على الزراعة. وتتضمن الأولويات الأخرى إنشاء منفذ للمنتجات من خلال تحسين الروابط بين المناطق الريفية والأسواق، وإضفاء اللامركزية على القطاع العام، مع التركيز على تحديث التكنولوجيا من خلال مراكز التنمية الإقليمية.

103- وفيما يتعلق بجمع الأموال، لا يمكن أن تكون هناك زراعة ولا استقرار بدون ماء. ويتمثل أحد النُهج الذكية للتحول الزراعي في الاعتراف بأهمية العمل المناخي، مع التركيز على الري وتجديد التربة وتحسين المدخلات بهدف تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ واستدامة الناتج الزراعي. والأهم من ذلك أن القطاعين العام والخاص في جزر القمر يعملان معا في الوقت الحالي لتحسين الوصول إلى القروض الزراعية بشروط ملائمة للمزارعين. ويجب أيضا تشجيع المؤسسات والقطاع الخاص على الاستثمار في التنمية الزراعية. وقد جرى مؤخرا اعتماد تشريعات لتسهيل الاستثمار في الزراعة، كما جرى إنشاء صناديق ضمان في شركة وطنية، ويجري حاليا تطوير مؤسسة أخرى تقدم قروضا أطول أجلا. وتمثلت أولوية أخرى في تسهيل وزيادة التجارة الإقليمية.

104- وقال **مندوب من غامبيا** إن الأولوية القصوى لبلده هي جذب الشباب إلى الزراعة من خلال التحديث والتكنولوجيا، حيث إن معظم المزارعين كبار في السن ويشارك 90 في المائة من السكان في أنشطة مرتبطة بالزراعة. وثمة منحة

مقابلة للشباب، قُدمت بموجب أحد المشروعات التي يمولها الصندوق، كان لها أثر كبير، وهو ما أسفر عن آمال في توسيع المشروع.

105- ويعد تركيز الصندوق على الحصائل الملموسة ذا صلة لمعظم البلدان وقدرتها على الصمود الريفي. وستواصل غامبيا توسيع عملها الحالي بشأن تطوير الأراضي والبنية التحتية للري. وباعتبارها أصغر بلد في برّ أفريقيا الرئيسي، فهي تولي أهمية كبيرة للوصول إلى الأسواق، وبالتالي تعطي الأولوية للمعالجة والقيمة المضافة. كما يعد التخفيف من آثار تغير المناخ أولوية ملحة أخرى لغامبيا، التي تعد من بين المناطق الأكثر تضررا من تغير المناخ، وكذلك الوصول إلى التمويل، ولا سيما بالنسبة للنساء والسكان الريفيين والشباب. وثمة مشروعات جارية لمعالجة هذا الوصول، إلى جانب إزالة مخاطر القروض، وكلاهما يستحق اهتمام الصندوق.

106- وقال **مندوب من الولايات المتحدة** إن تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ولا سيما في أفقر البلدان، يتطلبان مؤسسات مالية دولية تتسم بالفعالية والكفاءة وتركز على تنفيذ مهامها الأساسية. وتعد مهمة الصندوق المحددة، التي تركز على الحد من الفقر والأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الريفية، ميزة نسبية. وينبغي أن تعمل المؤسسات على تجنب إغراء تجاوز المهمة ومواصلة التركيز على كيفية تحقيق أثر أكبر من خلال عملها القائم. وقبل كل شيء، فإن الصندوق قادر على المساعدة على جذب استثمارات أكبر من القطاع الخاص في المجتمعات المحلية الريفية وسلاسل القيمة الزراعية بهدف زيادة إيجاد فرص العمل والإنتاجية الزراعية. وسيكون تعزيز مشاركة القطاع الخاص مهما في دعم المجتمعات المحلية والبلدان في تحركها نحو الاعتماد على الذات.

107- كما ينبغي أن يعطي الصندوق أولوية أكبر لتنفيذ سياسة التخرج الخاصة به لتركيز الموارد بشكل أكبر على أفقر البلدان التي تشتد فيها الحاجة إلى دعمه وحيث يمكن أن يكون له أكبر أثر. ولا يوجد أي مبرر لاستمرار الاقتصادات الأكبر، التي لديها قدرات قوية على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية، في الاقتراض من الصندوق. ولذا، ينبغي أن يستمر الصندوق في تركيز الموظفين والموارد الإدارية على البلدان التي لديها احتياجات إنمائية أكثر إلحاحا. كما ينبغي أن يتخذ الصندوق خطوات إضافية لكي يشرح بوضوح في وثائقه الخاصة بالاستراتيجيات والبرامج القطرية مدى ارتباط عمله بمهمته الأساسية، بدلا من السعي إلى تحقيق أهداف المناخ التي شوهت اختيار المشروعات، وأبعدت الموارد عن التركيز الأساسي على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وقوضت الوصول إلى مصادر الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة.

108- والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع أصحاب مصلحة آخرين وإدارة الصندوق لإبقائه على المسار الصحيح لتحقيق مهمته التأسيسية والاضطلاع بدور مهم في معالجة انعدام الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وزيادة الإنتاجية الزراعية.

109- وقال **مندوب من سويسرا** إن الصندوق ينبغي أن يكون مقبلا على المخاطر في طموحه، على أن يتحلى في الوقت نفسه بالمسؤولية فيما يتعلق بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وتنفيذه. ولن يراهن أحد على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ما لم يقم الصندوق بذلك، وهو ما يتطلب تحولا مستمرا من نهج المشروع إلى نهج المنصة. وبالرغم من أن التركيز على الأسواق مهم، تتعلق المشكلة الحقيقية في البلدان الفقيرة بسلاسل القيمة المحلية، والإنتاج المحلي، والمعالجة المحلية، والتسويق المحلي، والاستهلاك المحلي الذكي مناخيا. ويختلف الصندوق عن جميع المنظمات الأخرى لأنه يقدم قيمة مضافة كبيرة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل.

110- ولكن ذلك لا يمنع استخدام الأدوات المالية الحديثة، بما في ذلك الضمانات الائتمانية الجزئية والقروض بالعملة المحلية. وقد أحدث الاستثمار في السكان الريفيين بالفعل فرقا على أرض الواقع؛ ولكن إذا استغل الصندوق قائمة الموازنة الخاصة به ووصل إلى الأسواق العامة، سيتسنى بشكل مفاجئ الاستثمار مباشرة في المزارعين، وهو ما سيشكل تغييرا جوهريا في التصورات والسلوك، بما في ذلك على مستوى العالم.

111- وقالت **مندوبة من كندا** إن بلدها يدعم استمرار قيادة الصندوق في تعزيز النظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمراعية للتغذية والشاملة. وستظل كندا عملية وتحترم المبادئ فيما يتعلق باستراتيجية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، التي يكتسي جانبان منها أهمية خاصة، وهما القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية ومشاركة القطاع الخاص. وكانت مواءمة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مع الاستراتيجية الجديدة بشأن البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي موضع ترحيب خاص. ومع ذلك، كان من المدهش أن أقل من 1 في المائة من التمويل المناخي العالمي استهدف التهديدات المناخية لمزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، نظرا لأنها تغذي ثلث العالم.

112- ولهذا السبب، أعلنت كندا مؤخرا عن قرض شركاء ميسر بقيمة 263 مليون دولار كندي لبرامج الصندوق التي تستثمر في التكيف مع المناخ للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أوكلت كندا إلى الصندوق هذا التمويل الكبير لأنه يعد رائدا عالميا في توجيه التمويل المناخي إلى أولئك الذين كانوا عماد الأمن الغذائي العالمي. وينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل مباشر على مساعدة المزارعين على التكيف مع آثار المناخ. كما تؤيد كندا بقوة تحديد الصندوق بأن القطاع الخاص عامل تمكين رئيسي وتدرك الحاجة إلى زيادة التمويل بشكل جذري للأعمال الزراعية والمزارعين. ولذلك، تواصل دعم منصات مثل برنامج تمويل القطاع الخاص.

113- أما فيما يتعلق بالقدرة على الصمود، فإن التكيف وإدارة الموارد الطبيعية من المجالات التي تشهد أقوى أداء للصندوق، إلا أنه من الضروري توخي الحذر عند توسيع تعاريف الصندوق للقدرة على الصمود كدعم مباشر لبناء السلام والاستقرار حتى لا تتأثر مسؤوليات الصندوق. ثانيا، يعد الابتكار عامل تمكين مفيدا لكنه لا ينبغي أن يكون بديلا عن القوة الأساسية للصندوق، والتي تتمثل في التنمية الريفية القائمة على الأدلة. ويمكن أن يحقق الابتكار نتائج عند استخدامه بشكل انتقائي، وعندما يكون متوافقا مع السياق، ومدعوما بالقدرات المناسبة. وأخيرا، ينبغي التركيز على سيناريوهات واقعية للموارد تتواءم مع الواقع المالي. وبالرغم من أن الصندوق أظهر مرارا كفاءة والتزاما استثنائيين، لا ينبغي أن يتجاوز الحد المستدام.

114- وأكد **مندوب من غابون** على الحاجة إلى شراكات أكثر تنظيما في التمويل الإنمائي، وقال إن الصندوق ينبغي أن يعمل داخل وخارج الأمم المتحدة على مسائل مثل أشكال التمويل المختلطة. وفيما يتعلق بالعمل المتعمق مع القطاع الخاص، ينبغي أن يركز الصندوق على ضمانات المخاطر كوسيلة لتسهيل مشاركة هذا القطاع بشكل أكبر. وأخيرا، كانت هناك حاجة إلى مزيد من التكامل في سلاسل القيمة في المراحل الأولية والنهائية على حد سواء، وسيكون ذلك بالفعل ضروريا لإطعام السكان وتحقيق الأمن الغذائي الحقيقي. وتعتزم غابون العمل مع الصندوق ودوله الأعضاء في جميع هذه المجالات من أجل تطوير قطاعها الزراعي الرعوي.

115- وقالت **مندوبة من تونغا** إن للحوار الحالي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان في منطقة المحيط الهادي، ولا سيما فيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية الثلاث: تعميق تكامل الأسواق؛ وتوسيع العمالة الريفية، وخصوصا للشباب؛ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والنزاعات والصدمات الاقتصادية. ويتواءم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل وثيق مع الاحتياجات الهيكلية وأوجه الضعف والفرص في جزر المحيط الهادي. ومع ذلك، فإن الوضع الدينامي الذي تواجهه تلك الجزر يتطلب إعادة النظر بشكل مبتكر في أربع أولويات استراتيجية بشكل خاص.

116- الأولى تتعلق بتوسيع العمالة الريفية وإيجاد سبل العيش التي تركز على الشباب، مع التركيز بشكل خاص على الأعمال الزراعية التي يقودها الشباب، بما في ذلك معالجة المحاصيل الجذرية، وسبل العيش الزرقاء-الخضراء، وفرص العمل القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وفرص العمل الريفية التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وتطوير المهارات والتدريب المهني على الزراعة الحديثة. وترتبط الثانية بالمشاركة والشراكة المبتكرة مع القطاع الخاص في توفير التمويل للاقتصادات الجزرية. وحيث إن مشاركة القطاع الخاص غالبا ما يُفتقر إليها، تحتاج بعض جزر المحيط الهادي، بما في ذلك تونغا، إلى استثمارات محفزة لتجاوز ظروف السوق الصغيرة والعالية التكلفة. وثمة أولويات محددة قد تشمل إدخال الأعمال الزراعية الخاصة في سلاسل القيمة في المحيط الهادي، وتمويل

المؤسسات الريفية الصغيرة من خلال التمويل المختلط، والتمويل الرقمي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والسعي نحو الاستثمار الأخضر في الزراعة بالطاقة المتجددة.

117- وتمثلت الأولوية الثالثة في التحول الريفي الشامل للنساء والشباب والمجتمعات المحلية الضعيفة. ففي الفئات السكانية الصغيرة والمتنوعة في البلدان الجزرية في المحيط الهادي، كانت هناك أوجه عدم مساواة كبيرة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية في المناطق الريفية. ولذا، ينبغي النظر في إعطاء الأولوية لمسائل مثل المؤسسات البالغة الصغر التي تقودها النساء، ودعم المجتمعات المحلية الجزرية الأخرى، والنُهج التي تحترم الهياكل التقليدية للأراضي والمجتمعات المحلية، وبرامج الإدماج الاجتماعي للسكان في المجتمعات المحلية. وأخيرا، كان من الضروري تعزيز البرامج الريفية المتكاملة التي تقودها البلدان في المحيط الهادي والتي تسمح بتخصيص إقليمي يركز على الاستراتيجيات الوطنية في الزراعة والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، ونماذج التنفيذ الخاصة بجزيرة ماوري، وتعزيز نظم الرصد. وبناء على ذلك، ومن خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستتمكن دول المحيط الهادي، بما في ذلك تونغا، من النهوض بخطة تنمية ريفية قادرة على الصمود وشاملة وذكية مناخيا مصممة خصيصا لسياق الدول الجزرية.

118- وقالت **مندوبة من كولومبيا** إن بلدها يعمل من أجل تحقيق الشمول في إطار تحويل نظامه الزراعي؛ ولذلك، رحبت بتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الشباب والشباب الريفيين والنساء والشعوب الأصلية، وهو ما يؤمل أن يزيد من مشاركة رابطات وتعاونيات للشباب والنساء الريفيات. والشباب مجهزون جيدا للعمل في المناطق الريفية، حيث حقق الاستثمار الاقتصادي نجاحا كبيرا.

119- ففي كولومبيا، ينصب التركيز على إدماج الشباب من خلال نظام حوكمة شاملة على جميع المستويات في جميع القطاعات. وينبغي أن يستند التركيز على القدرة على الصمود إلى الإدماج الواسع، بما في ذلك الأجيال القادمة، خصوصا في بلدان مثل كولومبيا، حيث كانت الظروف متنوعة للغاية، مع تأثر المناطق الاستوائية وغيرها بشدة بتغير المناخ. وتسلط ظواهر الطقس الناتجة الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في نظم التأهب للمخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك من خلال التدابير التقنية ومشاركة القطاع الخاص، إلى جانب مشاركة المصارف ونظم التأمين.

120- ولا تقتصر المساعدة المطلوبة للمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة على توفير الائتمان للشباب والنساء، بل ينبغي أن تشمل أيضا أشكالا أخرى من الدعم، والمشاركة في الحوكمة لاستخدام القروض، وفتح سوق الاستثمار. وأخيرا، ينبغي توجيه الانتباه إلى الاحتياجات الطويلة الأمد. ولا يُتوقع أن يجري عكس مسار تغير المناخ، ويعد الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مسألة طويلة الأمد تتطلب تحسينات في الإنتاج والمسائل الاجتماعية مثل الخدمات العامة والإسكان وإمدادات المياه. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون قطاع مصرفي مستدام، مدعوم بتحالفات بين المصارف الإنمائية الإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى القطاع المصرفي الخاص.

121- وقال **مندوب من إسواتيني** إن المواضيع التي يغطيها التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تتوافق بشدة مع الأولويات الوطنية لبلده، حيث وضع التحول الريفي المستدام ارتفاع عدد الشباب في محور جدول أعمال التنمية الوطنية. ويتطلب تحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وإيجاد مصادر دخل مستدامة، وبناء القدرة على الصمود وتحويل القطاع الزراعي بشكل عام تحولا إلى ما هو أبعد من الإنتاج نحو تمكين رواد الأعمال الشباب من ربط المزارع بالأسواق، والابتكار، وإضافة قيمة للمنتجات، وإيجاد فرص عمل، وبناء القدرة على الصمود، والحصول على التمويل الميسور والشامل.

122- وباعتبار الشباب أكبر الأصول الديمغرافية والابتكارية في البلد، تُعرض عليهم بيئة ملائمة، تشمل التمويل الميسور والبنية التحتية والمهارات الكافية، كأساس لتحويل الزراعة إلى محرك لإيجاد فرص العمل وتحسين سبل العيش والأمن الغذائي. وأُنشئ مؤخرا صندوق تنمية زراعية لتلبية الطلب العالي على التمويل المرحلي. وفي هذا الصدد، يضطلع الصندوق بدور حاسم من خلال استثماراته المحفزة ومشاركته في السياسات وشراكاته، التي تساعد على إزالة المخاطر من الأعمال الزراعية، وجذب التمويل الخاص، وترجمة الأفكار إلى مشروعات قابلة للتوسع.

123- ولزيادة الأثر، ينبغي أن يركز الصندوق والدول الأعضاء على ما يلي: توسيع التمويل المراعي للشباب، بما في ذلك التمويل المختلط وأدوات تقاسم المخاطر؛ وتعزيز الروابط بين الموردين والمزارع والأسواق على سبيل المثال من خلال التوريد العام، وبناء شراكات مع القطاع الخاص، وإدارة سلسلة الإمداد؛ والاستثمار في المهارات الجاهزة للمستقبل في مجال التكنولوجيا الزراعية، وإدارة الأعمال، ومعايير الجودة، والممارسات الذكية مناخيا؛ ومضاعفة الاستثمار في استراتيجيات مكافحة تغير المناخ ودعم التكيف من قبل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتعاني إسواتيني نفسها حاليا من تأثيرات تغير المناخ التي دمرت محاصيلها.

124- وينبغي أن تهدف الاستراتيجيات المتبعة، من بين أهداف أخرى، إلى تحسين نظم تجميع المياه، وحماية الزراعة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود. والبلد على استعداد لتعميق شراكته مع الصندوق ومنظمات أخرى ذات فكر مماثل، بما في ذلك القطاع الخاص، لتبادل الدروس وتطوير حلول قابلة للتوسع. وترحب إسواتيني بالمبادرة الجارية الممولة من الصندوق لتعزيز الإنتاجية الزراعية والتسويق الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلد، والتي تستهدف المجتمعات المحلية الضعيفة وستغير حياة الكثيرين.

125- وقال **مندوب من بولندا** إن بلده، بصفته عضوا حديثا نسبيا في الصندوق، يدرك بوضوح أهمية الصندوق ومكانته في الهيكلية الإنمائية العالمية. كان من اللافت كيف كان الصندوق يبني الأمل، أو بعبارة أخرى، رؤى للأجيال القادمة. ولذلك، كانت بولندا تتطلع إلى المشاركة الفعالة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من أجل تشكيل المستقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى تمكين الشباب والنساء والأجيال القادمة في المناطق الريفية. وتكمن الأولوية الثانية في أن يواصل الصندوق عمله الجيد في السياقات الجيوسياسية الصعبة، بما في ذلك في أوكرانيا، حيث يؤمل أن يتمكن الصندوق من المشاركة في إعادة الإعمار واستعادة القطاع الزراعي بعد انتهاء الحرب العدوانية الروسية. أما الأولوية الثالثة، فتتجسد في السنة الدولية للمُزارعات لعام 2026.

126- وقامت **المنسقة** بدعوة السيد Candra Sametko، المدير القطري لجزر المحيط الهادي في الصندوق، إلى الحديث عن كيف يمكن للانخراط المباشر مع المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى التمويل، أن يعزز القدرة على الصمود وأن يمكّن السكان الريفيين من التعافي من الصدمات والتكيف معها.

127- ووضح **السيد Candra SAMEKTO** (المدير القطري لجزر المحيط الهادي في الصندوق) نقاطه بأمثلة، فقال إن الصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية في المحيط الهادي مرتبطة بخصائص محددة، ولا سيما عزلتها وبعدها وضعفها في وجه الكوارث الطبيعية، وخصوصا خلال موسم الأعاصير. وتعد المنتجات التي يتعين استيرادها، بما في ذلك العديد من الخضروات، مكلفة للغاية. وبالإضافة إلى صغر حجم الاقتصادات الوطنية، تبين هذه السمات أن الصندوق عليه العمل عن كثب مع الأشخاص في الخطوط الأمامية. وقد جرى إنشاء وتصميم تدخلات محلية بشكل مشترك كوسيلة لبناء الملكية المحلية، وتنمية الثقة والتماسك الاجتماعي، والحفاظ على المعرفة والقدرات المحلية.

128- ففي تونغا على سبيل المثال، حيث ينشط الصندوق منذ 15 عاما، تُغطى معظم المجتمعات المحلية الريفية في البلد بالمرحلة الثالثة الجديدة من مشروع قائم. وسيكمن الأثر في تعزيز المعرفة والقدرة على الصمود داخل هذه المجتمعات المحلية وزيادة مشاركتها في صنع القرار والتخطيط. والحقيقة أن استثمارات الصندوق تشمل أيضا الاستثمار في المجتمعات المحلية، والملكية المحلية، والتماسك الاجتماعي، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

129- ورحبت **مندوبة من النمسا** بأولوية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق المتمثلة في تحسين سبل العيش الريفية من خلال إطار استثماري متكامل، وقالت إن الاستثمارات في التخفيف من الآثار المناخية والتكيف معها تظل عاملا أساسيا. وبالنظر إلى النمو المتوقع في الطلب على الغذاء خلال العقد القادم، ينبغي أن يواصل الصندوق الاضطلاع بدور نموذجي في تدخلاته فيما يتعلق بالزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى تركيز الصندوق في التجديد الرابع عشر لموارده على الشباب والعمالة الريفية، ينبغي أن يواصل تعزيز أنشطته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق الأهداف الطموحة التي جرى تحديدها، والتي كانت محل تقدير كبير.

130- وينبغي أن تكون النتائج الراسخة التي تتحقق من خلال مشروعات سلسلة القيمة بمشاركة القطاع الخاص تشجيعا للصندوق على المشاركة بشكل أكبر في دمج عمليات القطاع الخاص في المشروعات. ولكن السؤال يكمن فيما إذا كانت تتوافر للصندوق مجموعة المهارات المناسبة، والموارد الكافية، وسير العمل التشغيلي المناسب من أجل التنفيذ السليم. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه تحسين الجوانب الحيوية للكفاءة التشغيلية واستدامة المشروعات، فإن تركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز القدرات داخل البلد لتحقيق أثر أكبر كان موضع ترحيب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يفكر الصندوق بشكل أوسع في كيفية زيادة استدامة المشروعات، بما في ذلك من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات لقياس الاستدامة، وتقديم المزيد من التعقيبات بشأن الأثر الطويل الأمد للمشروعات، وتحديد الدروس المستفادة.

131- وأعربت **مندوبة من إستونيا** عن دعمها القوي لتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على وضع السكان الريفيين في محور التحول وربط الأسواق والعمالة الريفية والقدرة على الصمود، وقالت إن أهداف الاستثمار في المناطق الريفية ينبغي أن تتجاوز الإنتاجية لتشمل الاستقرار والشمول والأمن الطويل الأمد، ولا سيما في السياقات الهشة. وتفضل إستونيا الاستثمار مع رواد الأعمال الشباب باعتباره مسارا عمليا لإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو في المناطق الريفية، ولا سيما من خلال النُهج التي تجمع بين المهارات والتمويل والروابط السوقية.

132- ومع كون عام 2026 هو العام الدولي للمُزارعات، ينبغي أن يواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دمج تمكين المرأة في جميع عملياته، ليس بهدف المشاركة فحسب، بل من خلال تدابير عملية لتحسين الوصول إلى الأراضي والتمويل والخدمات الاستشارية والأسواق. ويعد دعم المُزارعات من أكثر الطرق فعالية لتعزيز تغذية الأسر المعيشية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وينبغي التعامل مع هذه المسألة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق كأولوية استثمارية أساسية، بما في ذلك في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. كما كان الاستثمار في الميل الأول وسيلة مهمة للاستثمار في السلام والاستقرار، حيث كانت سبل العيش الريفية، والأسواق المحلية الفعالة، والخدمات الأساسية عوامل مركزية في تقليل دوافع الهجرة وعدم الاستقرار.

133- وينبغي التركيز بشكل قوي على سبل الوصول إلى الأسواق والنظم التمكينية القابلة للتوسع، ولا سيما البنية الأساسية الرقمية العامة. وكانت بعض أعلى العوائد على الاستثمارات في الميل الأول مؤسسية ورقمية بالإضافة إلى كونها مادية، ولم تكن بالضرورة مكلفة. ومن الأمثلة على ذلك سجلات المزارعين والأراضي القابلة للتشغيل البيني، والنظم الآمنة للمستفيدين، والأدوات الرقمية للتمويل الريفي، والمنصات الاستشارية. وقد أظهرت التجربة أن الركائز الرقمية المنخفضة التكلفة والمُدارة بشكل جيد، مقترنة بحوكمة جيدة للبيانات، يمكن أن تسهم في خفض تكاليف المعاملات، وتحسين الشفافية، وتعزيز رصد النتائج، وتوفير أساس جيد للنزاهة والمساءلة.

134- وتسلط تجربة بلدها الأخيرة في العمل مع أوكرانيا من خلال الصندوق الضوء على التحديات العملية لضمان أثر الصندوق على نطاق واسع، والحاجة إلى تعبئة التمويل التكميلي والشراكات، ولا سيما في السياقات التي تتسبب فيها الظروف الأمنية في تعقيد المهام التقليدية وتتطلب نُهجا قابلة للتكيف. وفي إطار إحدى المساهمات البالغة الصغر، نظمت إستونيا في مارس/آذار 2026 سلسلة من حلقات الدراسة الإقليمية لأصحاب المصلحة في بعض المقاطعات المختارة في غرب ووسط أوكرانيا، جمعت بين الإدارات المحلية ومنظمات المنتجين والخدمات الاستشارية والأعمال الزراعية المحلية والمجتمع المدني. وجرى في حلقات الدراسة هذه تحديد القيود والفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة الموجهين نحو السوق، وخاصة الذين يزرعون أقل من 50 هكتارا، ورسم خرائط سلاسل القيمة ذات الأولوية، وتقييم جاهزية المؤسسات المحلية، واستكشاف حلول القطاع الخاص.

135- وقالت **مندوبة من أيرلندا** إن بلدها، كما أُبرز في الفيديو المعروض منذ قليل، استفاد بشكل كبير من التحول الزراعي الذي شهده خلال الخمسين عاما الماضية. وتكمن العوامل الرئيسية وراء هذا التحول في الاستثمار في الأفراد، بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والمجتمعات المحلية الريفية والنساء والتجارة الدولية والاستثمار، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت التجربة الأيرلندية أنه، من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية

الريفية وتوفير التعليم والوصول إلى المهارات والتكنولوجيا والتمويل، ستدفع المجتمعات المحلية تحولها الزراعي بنفسها.

136- وفي هذا السياق، كان من الضروري الاستثمار في النساء والشباب ودعم تكيف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع أثر تغير المناخ. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كانت أيرلندا فخورة بزيادة مساهمتها الأساسية في الصندوق بمقدار الضعف وتطلعت إلى مواصلة توسيع تلك الشراكة، مع التركيز على عدة أولويات. وكان على الصندوق أن يحافظ على التركيز الشديد على من هم في أمس الحاجة إلى الاستثمار الزراعي، ولا سيما المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان المنخفضة الدخل، وأفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والسياقات المتأثرة بالنزاعات والسياقات الهشة، حيث يكون انعدام الأمن الغذائي في أشده.

137- وفي ظل تفاقم أثر تغير المناخ، يجب على الصندوق مواصلة الاستثمار في العمل المناخي وبناء قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود. ونظرا للأثر التحويلي للمساواة بين الجنسين على الإنتاج الزراعي، ينبغي أن يواصل الصندوق الاضطلاع بدور قيادي في دفع النساء إلى الوصول العادل إلى الأراضي والتمويل والمهارات والتدريب وغيرها من الموارد. وفي ضوء التخفيضات الكبيرة في الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذوي، والتي كان لديها القدرة على إلغاء مكاسب تحققت على مدار سنوات، دعمت أيرلندا التزام الصندوق بتعزيز الشراكات لضمان قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على الاستجابة بفعالية للأزمات والانتقال من الاحتياجات الفورية إلى التعافي الطويل الأمد، مع الحفاظ على التركيز على التغذية والأنماط الغذائية الصحية كعنصر أساسي في تحول النظم الزراعية الغذائية. وفي الختام، رحبت أيرلندا بتركيز الصندوق المتزايد على مشاركة القطاع الخاص والابتكار التكنولوجي، وهي مستعدة لتعزيز مشاركتها في هذا المجال.

138- وقال **مندوب من بيرو** إن النمو الاقتصادي لا يكون مستداما إلا عندما يوفر فرص عمل جيدة وفرص ريادة أعمال تكون قريبة من السكان الريفيين، وخصوصا المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب والنساء. ولا تزال الفجوات التاريخية تشكل تحديا كبيرا، ولا سيما في المناطق الريفية التي تظل تعاني من مستويات عالية جدا من الفقر والعمل غير الرسمي والهشاشة، رغم إمكاناتها الكبيرة. ولا يعتمد النمو الاقتصادي على زيادة الإنتاج فحسب، بل يعتمد أيضا على دمج المنتجين في سلاسل القيمة التي يمكن توسيع نطاقها وجعلها مستدامة.

139- وكانت خبرة الصندوق وتعاونه في تعزيز التنظيم المجتمعي مفيدين للغاية وينبغي تعزيزهما أكثر فأكثر من خلال تبادل الدروس الناجحة المستفادة والبرامج التي دمجت النساء والشعوب الأصلية والشباب في الأنشطة الإنتاجية المستدامة. وتعد التنمية الريفية في الأساس نتيجة التزام بالعدالة والتماسك الاجتماعي والرفاه. كما تعد العمالة الريفية، والتمويل الشامل، والنمو جزءا من نفس المعادلة. وكان تركيز الصندوق على التمويل الشامل للمناطق الريفية أمرا أساسيا.

140- وقالت **مندوبة من البرازيل** إن المسائل الثلاث الرئيسية التي طُرحت للنقاش، وهي التدخلات الفعالة وإطلاق التمويل وبناء شراكات طويلة الأمد، يرتبط بعضها ببعض بشكل وثيق. ومع ذلك، لا يُرجح أن تكون التدخلات فعالة إلا إذا استندت إلى تمويل واسع النطاق، بما في ذلك من القطاع الخاص، وبناء شراكات دائمة مع مؤسسات أخرى أو وكلاء محليين. وينبغي أن تُدمج التدخلات دائما في الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية والخطط القطاعية، بما في ذلك الخطط التي تعزز عوامل التنمية الأخرى في مجالات حيوية مثل البنية التحتية وتوفير الكهرباء. وينبغي لأي إجراء يُتخذ أن يكون جزءا من نظام التمويل الإنمائي مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، والمصارف والمؤسسات المحلية بشكل خاص، لضمان تدخلات طويلة الأمد تعزز المؤسسات المالية المحلية وتبني الأسواق المالية.

141- وفي هذا السياق، كان من المهم الاستفادة الكاملة من قدرة الصندوق على التقييم ومشاركة ونشر المعرفة ونتائج تدخلاته في مجالات الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية. ولم يعد صحيحا أن التكيف مع تغير المناخ يمكن تحقيقه بالتمويل العام فقط. فقد أظهرت الدراسات تحقيق عائد جيد على كل دولار يُستثمر في التكيف مع المناخ من

حيث التكاليف التي جرى تجنبها والعوائد على الاستثمار. ولذلك، ينبغي استحداث طرق أفضل لقياس تلك العوائد وتقييم صافي القيمة الحالية للمشروعات الحالية. وفيما يتعلق بالغاية الجديدة المتمثلة في زيادة تمويل التكيف بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2035، يصح القول إن التكيف يشمل إلى حد كبير المياه والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والبنية التحتية والصحة، وهي مجالات لا يمكن فصلها عن عمل الصندوق.

142- وقالت **مندوبة من النرويج** إن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة يرسخ أهمية الشراكات العالمية لتحسين جمع الإيرادات المحلية وتعبئة الموارد المالية للاستثمار في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، كان تحول الهيكلية المالية للصندوق فعالا في الحصول على كميات تمويل أفضل وأكبر وأكثر كفاءة لدعم التنمية الزراعية في البلدان الشريكة. ومع ذلك، كانت المساهمات الأساسية التي تمثل الأساس المالي للصندوق تحت الضغط بسبب الوضع الجيوسياسي غير المتوقع، الذي دفع العديد من البلدان لاستعراض المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بها. ومن الواضح أن مصلحة الجهات المانحة على المدى الطويل تكمن في المساهمة في تجديد سخي للموارد وتقديم حجج أقوى لواضعي السياسات والجمهور لتخصيص الموارد النادرة. وكان العالم يعتمد على نظام متعدد الأطراف قوي ويعمل بشكل جيد ويحظى بالشرعية. ومع تعرّض هذا النظام للضغط أيضا، ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الصندوق، إعطاء الأولوية لمبادرة الأمم المتحدة 80. وينبغي النظر إلى النظام ككل، مع مراعاة كيفية مساهمة الجهات المانحة في نظام يعمل بشكل جيد وتعزيز كفاءته من خلال التمويل.

143- وتدعم النرويج الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشأن الأسواق والعمالة الريفية والقدرة على الصمود كثلاثة ركائز متكاملة تعزز بعضها البعض. ويجب أن يستمر تخصيص الدعم الأساسي لأقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وينبغي أن يكون تقليل تجزؤ تدفقات رأس المال هدفا مهما ومتكاملا في نموذج أعمال الصندوق. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يواصل الصندوق إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في تنفيذ مهمته. كما تعد الاستثمارات في النظام الإيكولوجي الكامل لقطاع الأغذية وسلسلة القيمة والأسواق عاملا أساسيا لتحقيق نتائج مستدامة. وعلى الرغم من وضوح أهمية الاستثمار الطويل الأمد في المناطق الهشة، فقد كان صعبا ومكلفا. ولذا، ينبغي للصندوق إيجاد توازن مستدام في مشاركته في تلك المجالات على أساس إدارة المخاطر وترك المساعدات الإنسانية لجهات فاعلة أخرى.

144- وبينما كانت المساواة بين الجنسين والشمول وتمكين المرأة وفرص العمل للنساء والشباب أولويات شاملة، اتفقت النرويج مع العديد من البلدان الشريكة على أنه ينبغي للصندوق أن يبقي تركيزا قويا على المناخ. ويبقى الصندوق شريكا حيويا للنرويج، التي كانت على أهبة الاستعداد للمساهمة في تجديد سخي للموارد.

145- وقالت **مندوبة من ملديف** إن بلدها من أكثر البلدان ضعفا في وجه الظواهر المناخية في العالم، حيث إن لارتفاع مستويات سطح البحر، وتسرب المياه المالحة، وظواهر الطقس المتطرفة، ومحدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تأثيرا مباشرا على قدرتها على إنتاج الغذاء. وتعني هذه الهشاشة أن الأمن الغذائي ليس مجرد هدف إنمائي، بل هو أيضا مسألة أمن قومي. وفي هذا السياق، جاءت أفضل النتائج من التحديث القادر على التكيف مع المناخ، أو الزراعة المائية، التي مكّنت فيها النظم الزراعية المحمية والنظم الموفرة للمياه من الإنتاج في بيئات خاضعة للرقابة. ومع ذلك، لم يكن الاستثمار واسعا، وهو وضع تعقد أكثر فأكثر بسبب تنوع جزر البلد.

146- فالتركيز على زيادة الإنتاج وحده لن يكون كافيا بدون سلاسل قيمة منظمة وتخزين بارد. ولذا، تكمن الأولوية في دمج الإنتاج مع إضافة القيمة والتوزيع حتى يتمكن صغار المنتجين من الانتقال إلى ما هو أبعد من الكفاف إلى توليد دخل مستقر. كما ستكون مشاركة الشباب عاملا محوريا لهذا التحول. وتغير المناخ هو مستقبل الشباب. وعندما تُقدم الزراعة على أنها مدفوعة بالتكنولوجيا الحديثة ومجدية تجاريا، تزداد مشاركة الشباب فيها. ومع ذلك، لا يمكن تعبئة الاستثمار الخاص والمحلي بسهولة في هذه السياقات الهشة. ولذلك، تتطلع ملديف إلى التمويل الإنمائي للاضطلاع بدور محفز في مجال تقاسم المخاطر. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة أمام الظواهر المناخية، تترابط القدرة على الصمود مع النمو والاستقرار. ويستطيع الصندوق وشركاء آخرون المساعدة على بناء نظم غذائية قادرة على تحمل الصدمات وتوفير سبل عيش آمنة من خلال الاستثمار المركز وبناء الشراكات المستدامة.

147- وأعرب **مندوب من اليابان** عن دعمه للاتجاه العام للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وقال إن من المهم توضيح منهجية توسيع نطاق جماعية لتوفير نماذج متعددة الاستخدامات وقابلة للتكيف يمكن تعميمها بفعالية في مشروعات واستراتيجيات إقليمية أخرى. ومن الضروري أيضا تمويل مشاركة القطاع الخاص، الذي أدى دورا حيويا في ربط الميل الأول. وقد دعم بلده باستمرار هذا النهج مع الصندوق من خلال مبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين، التي جمعت بين الشركات العالمية وصغار المنتجين. وساعد الصندوق صغار المنتجين على التنظيم ليصبحوا شركاء أعمال موثوقين، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والتخفيف من المخاطر في المراحل المبكرة.

148- وفيما يتعلق ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، حظي التركيز على استراتيجيات الخروج الواضحة والملكية الوطنية بتقدير كبير. وينبغي دمج خرائط طريق محددة في البرامج كمعيار لضمان الاستدامة على المدى الطويل. ويتطلب ذلك التزاما مستمرا بالحوار السياساتي ودعم بناء القدرات لتحقيق أثر دائم. وتشيد اليابان بشدة بدور الصندوق المعزز كمجمِّع للتمويل. ونظرا لأن نسبة التمويل المشترك التي تحققت للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قد تجاوزت بكثير الهدف الطموح المحدد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كان من المأمول أن توضع رؤى أعلى للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

149- وقال **مندوب من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** إن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يجب أن يكون طموحا ومركزا ومتوسعا ليواكب التحديات المتزايدة التي يواجهها السكان الريفيون حول العالم. ويجب أن توضع القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في صميم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الزراعة الذكية مناخيا، وتعزيز أصناف المحاصيل القادرة على الصمود، وتوسيع نظم الري التي تتسم بالكفاءة في استخدام المياه، وتعزيز خدمة معلومات المناخ والإنذار المبكر. وينبغي تخصيص ما لا يقل عن 40 في المائة من موارد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في الزراعة، ولا سيما في السياقات الريفية الضعيفة والهشة. وينبغي تشجيع الصندوق على جعل الزراعة جذابة ومربحة للشباب من خلال توسيع الدعم للأسواق الزراعية الرقمية، وتكنولوجيات الزراعة الدقيقة، وحاضنات الأعمال الزراعية، وبناء القدرات المدفوعة بالطلب. كما ينبغي أن يسعى الصندوق إلى تعميق شراكته مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية لتجهيز الشباب الريفي لقيادة مستقبل الزراعة.

150- وينبغي تحسين سلاسل القيمة والقدرة على الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية ما بعد الحصاد ومرافق المعالجة ونظم شهادات الجودة، بالإضافة إلى تعزيز تعاونيات المزارعين وشفافية نظم معلومات السوق. ويجب أن يعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق نُهجا مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني وأن يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة وقيادتها إلى جانب الإدماج الاجتماعي لها. وتعد الملكية القطرية القوية، والشراكات الاستراتيجية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقياس الصارم للنتائج، والكفاءة التشغيلية عوامل ضرورية لتحقيق كل هذه الأولويات.

151- وأشاد **مندوب من نيبال** بتركيز الصندوق المستمر على جعل صغار المنتجين الريفيين مربحين، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الزراعة المراعية للتغذية، وقال إن تعزيز التمويل الميسر والمعتمد على المنح لأقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة أمام الظواهر المناخية على حد سواء يظل أمرا حاسما. وسيكون من الضروري زيادة الدعم للابتكار، والزراعة الرقمية، وتنمية الأعمال الزراعية، ومشاركة القطاع الخاص، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لتحديث القطاع وجذب الشباب وتعزيز الاقتصادات الريفية.

152- كانت التدخلات التي حققت نتائج سريعة وانطوت على مخاطر منخفضة وتطلبت استثمارا ماليا أقل هي التدخلات الأكثر فعالية في فتح الأسواق، وإيجاد فرص عمل، وبناء القدرة على الصمود. أما المنح والقروض التيسيرية وصناديق التخفيف من المخاطر وإذكاء الوعي وبناء القدرات فكانت، من ناحية أخرى، أفضل لإطلاق استثمارات القطاعين العام والخاص في الأسواق الريفية وسلاسل القيمة على نطاق واسع. وينبغي تهيئة بيئات تمكينية للاستثمار لمساعدة الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص وغيرها من الجهات الفاعلة على التعاون بشكل

أكثر فعالية لتعبئة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي والنمو الشامل والاستقرار. كما ينبغي أن يعالج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التحديات المتعلقة بتأنيث الزراعة، وهجرة الشباب، والإدماج الاجتماعي.

153- وقالت **مندوبة من الجمهورية الدومينيكية** إن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يمثل فرصة حاسمة للحفاظ على الدور التحويلي للصندوق في السياقات الريفية. ويجب أن تستهدف الاستثمارات الشباب الريفي والمُزارعات لتحقيق أثر دائم على نطاق واسع. فالاستثمار في الشباب الريفي يسهم في إيجاد فرص العمل وتعزيز الابتكار والقدرة على الصمود إقليميا، وهو ما يوفر بديلا عمليا للهجرة وبالتالي يساعد على حماية مستقبل المجتمعات المحلية الريفية. وعلاوة على ذلك، كانت المُزارعات حاسمات في التحول الريفي، ودعم الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، ونقل المعرفة الزراعية من جيل إلى جيل.

154- وتعد قيمة الصندوق متجذرة في قدرته على ربط التمويل الدولي بالاقتصادات الريفية الأكثر ضعفا. ولذا، ينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الأدوات المالية المرنة والتمويل الميسر، والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والأمن المائي، والابتكار الرقمي والوصول إلى التمويل في الميل الأول.

155- وقال **مندوب من السويد** إنه في ظل تزايد حالة عدم اليقين العالمية وتقلص الموارد وزيادة الاحتياجات، فإن التعددية ضرورية ويجب إعطاء الأولوية لمؤسسات تحقق نتائج ملموسة وقابلة للقياس للأشخاص الأشد فقرا، مثل الصندوق. والتحول الريفي والأمن الغذائي وسبل العيش القادرة على الصمود ليست مجرد أهداف إنمائية، بل هي أيضا أسس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخفض ضغوط الهجرة، وتحقيق السلام الطويل الأمد. وبالإضافة إلى قدرة الصندوق على الاستفادة من المساهمات الأساسية من خلال نموذجه المالي الفعال، قدرت السويد ما ظهر من حجم وقيمة مقابل المال من خلال قوة نتائج التمويل المشترك والدخل التي يحققها الصندوق.

156- وتضع السويد الكفاءة والنزاهة ومكافحة الفساد في صميم تعاونها الإنمائي، وتسعى إلى تعزيز أوجه التآزر بين التنمية والتجارة ونمو القطاع الخاص. ويجب أن يظل الحفاظ على الطموحات المناخية العالية في كامل حافظة الصندوق وتأمين تمويل أكبر للتكيف مع المناخ، بما في ذلك للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأكثر ضعفا أمام المناخ، بما يتوافق تماما مع اتفاق باريس، أولوية قصوى للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويعد الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة فعالا للغاية، حيث يمكن أن يؤدي سد الفجوة الجنسانية في القطاع الزراعي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو تريليون دولار أمريكي. وبناء عليه، ينبغي أن يسعى الصندوق إلى تحقيق المساواة للنساء في الحصول على الأراضي والتمويل والأسواق ومشاركتهن في صنع القرار.

157- وتدعم السويد بقوة دور الصندوق في جذب رأس المال الخاص، وتعزيز سلاسل القيمة الشاملة والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الأدوات المالية المبتكرة لتوسيع الأثر. وتشيد السويد بنجاح الصندوق مؤخرا في إصدار سندات مستدامة لجذب رأس المال المؤسسي السويدي. كما ينبغي أن يستعين الصندوق بالتجديد الرابع عشر لموارده لتوسيع نطاق عمله في استعادة سبل العيش الريفية، وإعادة بناء الإنتاج الزراعي، وتعزيز القدرة على الصمود في أوكرانيا.

158- وأعرب **مندوب من الفلبين** عن دعمه للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وقال إن البرامج التي تقودها البلدان، ومشاركة القطاع الخاص، والابتكار عوامل ضرورية لتحقيق الأولويات المقترحة. وينبغي تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الجزرية على الصمود في وجه الظواهر المناخية المتطرفة من خلال الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والإقليمية، وتنويع الدخل الريفي، وتطوير سبل العيش الشاملة، وتحسين الروابط السوقية. ويمكن أن تعالج هذه الجهود أيضا التحديات المترابطة المتمثلة في الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والضعف الناجم عن الصدمات المناخية، وتدهور مصايد الأسماك والأراضي الزراعية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف الاتصال.

159- وكان بلده يأمل في تنفيذ مشروع بشأن قدرة المجتمعات المحلية الجزرية على الصمود بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ وفي القيام، بموجب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بتوسيع نطاق النماذج الأكثر فعالية ومشاركة المعرفة المكتسبة لتسهيل التنفيذ المخصص. وحُث جميع الدول الأعضاء والشركاء على دعم التجديد

الرابع عشر لموارد الصندوق ومواصلة الاستثمار معا في السكان الريفيين من أجل تحقيق الأمن الغذائي والازدهار والاستقرار.

160- وقامت **المنسقة** بدعوة السيد Bernard Hien، المدير الإقليمي لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق، إلى مشاركة آرائه حول أفضل الفرص لتحويل الزراعة والأسواق الريفية وسلاسل القيمة إلى محركات لعمالة للشباب وأداة محتملة لمواجهة تحديات الهشاشة والهجرة والاستقرار.

161- واستشهد **السيد Bernard HIEN** (المدير الإقليمي لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق) بمثال شاب كاميروني عاطل عن العمل أصبح أكبر مربي أسماك في وسط أفريقيا بفضل مشروع لريادة الأعمال للشباب في مجال تربية الأحياء المائية ممول من الصندوق، فقال إن تحديات مثل الهشاشة وبطالة الشباب والجوع وانعدام الأمن الغذائي يمكن تحويلها إلى فرص من خلال التركيز على بناء القدرات، والتكنولوجيا، والاستثمار في سلاسل القيمة، والوصول إلى الأراضي، والتمويل والأسواق، وتطوير البنية التحتية.

162- ففي أفريقيا الغربية والوسطى، يعمل الصندوق على تنمية رواد الأعمال الشباب والأعمال الزراعية وتوليد فرص عمل للشباب من خلال برنامج مركز الأعمال الزراعية المتكامل التابع له في أفريقيا، مستخدما الحلول الرقمية والزراعة الدقيقة، والمنصات الإلكترونية وغيرها من التكنولوجيات لجذب الشباب وسد فجوة الإنتاجية. كما يستثمر الصندوق عبر سلاسل القيمة ذات الأولوية واستثمر ملياري دولار أمريكي في تمويل حقوق المساهمين لتسهيل الوصول إلى ملكية الأراضي، وأمن الحيازة، والتمويل، والأسواق. وعلاوة على ذلك، لطالما كان الصندوق يعمل على تطوير البنية التحتية في هذا الإقليم لتعزيز الروابط مع الأسواق ومناطق الإنتاج، بما في ذلك تمويل بناء طرق كبيرة، وتحسين إدارة ما بعد الخدمة وإمدادات الطاقة.

163- وتعد مشاركة الشباب في وضع السياسات وصنع القرارات، إلى جانب العمل الجماعي الرامي إلى إيجاد الفرص، ضرورية لبناء قدرة الشباب ومجتمعاتهم المحلية على الصمود وتوفير بديل دائم للهجرة.

164- وأشار **مندوب من إيطاليا** إلى وضوح السرد حول التحديات الإنمائية المحددة في منشور اجتماع المائدة المستديرة، وقال إن تلبية الاحتياجات الإنمائية يجب ألا تضر بالاستدامة المالية للصندوق. ويلبي التركيز ومستوى الطموح فيما يتعلق بأفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توقعات بلده بشكل عام ويتماشيان جيدا مع النهج المطبق في خطة Mattei لأفريقيا. كما كان التركيز على العمالة وريادة الأعمال للشباب كوسيلة فعالة لمنع الهجرة القسرية وهجرة الأدمغة من البلدان الأقل نموا موضع ترحيب. وينبغي أن يواصل الصندوق معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وعدم الاستقرار وأن يعزز مشاركته في السياقات الهشة. كما كان تركيز الصندوق المتجدد على ميزته النسبية في الميل الأول من الإنتاج الزراعي – القيمة المضافة الفريدة التي يقدمها – محل تقدير.

165- ولتعزيز التجارة وبالتالي تقليل الهجرة، من الضروري أن يكون للميل الأول روابط قوية مع مجموعة واسعة من الأسواق، بما في ذلك في وجهات التصدير الرئيسية. ولذا، ينبغي مساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بمعايير سلامة الأغذية والصحة النباتية والاستدامة البيئية التي يفرضها المستوردون الرئيسيون. كما ينبغي إيلاء أهمية واجبة للتكيف مع المناخ في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق عن طريق تعزيز استخدام الابتكار والتكنولوجيات من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.

166- وترحب إيطاليا بجهود الصندوق الرامية إلى تعبئة الموارد الخاصة، وتتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات بشأن الإضافية، واختيار الأدوات المالية والوسطاء، وطريقة التدخل، والموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة. وينبغي إيجاد التآزر بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وذلك بالاسترشاد بالميزة النسبية وتقسيم العمل القائم على المخاطر، بما يتجاوز نهج المحصلة الصفرية.

167- وأعربت **مندوبة من إندونيسيا** عن دعمها للأولويات الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وقالت إن المزارعين الشباب والأعمال الزراعية كانت هي المحركات الرئيسية لتحديث الزراعة. وبالنظر لانفتاحهم الأكبر على الابتكار والتكنولوجيات الرقمية والممارسات المستدامة، كان الشباب في موقع فريد ليكونوا جسرا بين الزراعة

التقليدية وسلاسل القيمة الحديثة. وكان الدعم المستمر من الصندوق للنهوض بالشراكات الزراعية للشباب محل تقدير كبير.

168- ويجب ضمان وصول رواد الأعمال الشباب إلى الأسواق حتى يتمكنوا من الانتقال من مشروعات الكفاف والمشروعات المستدامة. ونظرا للخطر الكبير الذي يشكله تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وسبل العيش الريفية، ولا سيما لرواد الأعمال الشباب الجدد في هذا القطاع، يجب أيضا تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والزراعة الذكية مناخيا كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات "من المزرعة إلى السوق".

169- وينبغي أن تتحد الدول الأعضاء لدعم قوة وطموح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من أجل استمرار الصندوق في الاستجابة لاحتياجات رواد الأعمال الشباب والمجتمعات المحلية الريفية حول العالم. وتظل إندونيسيا ملتزمة بتعزيز نهج مملوك للبلد في التنمية الريفية يضع رواد الأعمال الشباب في محور تحديث الزراعة، ويعزز الوصول إلى الأسواق، ويبني القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية عبر سلاسل القيمة.

170- وأكدت **مندوبة من مملكة هولندا** على الأهمية المستمرة لتخفيف حدة الفقر وسط التحولات المستمرة في العلاقات الدولية والتعاون الإنمائي، وقالت إنه يجب مراعاة المصالح الاستراتيجية للبلدان الشريكة والبلدان المتلقية على حد سواء. وتتبنى بلدها نهجا أكثر تبادلية يركز على المصالح المشتركة المتعلقة بالتجارة والاقتصاد والاستقرار والأمن والهجرة. وفي هذا السياق، كان الأمن الغذائي والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية أمرين حيويين.

171- وبدأ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل صحيح من الميل الأول، مركزا على المجتمعات المحلية الريفية الأكثر استبعادا ومعاناة من نقص الخدمات، وهو ما ساعد على الحد من الفقر، بل كان أيضا الأساس للاستقرار العالمي والازدهار المشترك. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحليل والتطوير الاستراتيجي، لأن الفعالية على المستوى القطري لم تكن بالضرورة تُترجم إلى المستوى العالمي. ولذا، ينبغي أن يعيد الصندوق النظر في نظام الرصد لمعرفة كيف يمكن توسيع نطاق الإجراءات من أجل تحقيق أثر أكبر على التجارة والاستقرار والهجرة القسرية.

172- وكانت مشاركة القطاع الخاص والابتكار من العوامل المؤثرة الشاملة الرئيسية، كما كانت استراتيجيات الاستثمارات السيادية وغير السيادية للصندوق محل تقدير. وينبغي توسيع وتسريع مشاركة القطاع الخاص على المستوى الدولي لتعزيز الدراية وريادة الأعمال. وبلدها على استعداد للمساهمة بمعرفته وخبرته بشأن هذه المسائل والعمل بالشراكة مع الصندوق والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى ومؤسسات التمويل الإنمائي من أجل تعزيز سلاسل القيمة للأسواق المحلية وممرات التجارة الإقليمية وتوسيع نطاقها، وتعزيز ممرات التجارة العالمية للاتحاد الأوروبي.

173- وأشاد **مندوب من الجزائر** ببرامج الصندوق الموجهة نحو النتائج والواقعية العملية التي يتحلى بها، وقال إنه في سياق ندرة المياه والاحترار العالمي خلال السنوات القادمة، سيكون من الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في التنمية الزراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة. وقد حقق بلده نجاحا في هذا الصدد، حيث أصبحت مناطق الكثبان الرملية والمناطق الرملية سابقا تمثل الآن نصف الإنتاج الزراعي. وبالمثل، ستصبح مشاكل تطوير المحاصيل المقاومة للجفاف وتوفير الكهرباء والطاقة الشمسية وتمليح التربة ذات أهمية كبيرة، وإن كان تملح التربة يمثل تحديا كبيرا آخر.

174- ويجب بذل جهود أكبر لزيادة تخصيص الموارد إلى أقصى حد. والزراعة مدعومة إلى حد كبير على الصعيد العالمي، إلا أن هذه الجهود أو أشكال الدعم لم تكن متوافقة باستمرار مع النتائج أو مدفوعة بها. وقد ساعد استبدال دعم المدخلات بدعم المخرجات ودعم التأمين على حماية المزارعين من حالة عدم اليقين الناتجة عن تغير المناخ وعوامل أخرى.

175- كما يمكن أن يساعد تطوير التكنولوجيا الزراعية والابتكار والشركات الناشئة المزارعين على الحصول على سبل وصول أسهل إلى التمويل، ولا سيما وأن معظم المزارعين لم يتسنَّ لهم تدبير التمويل من المصارف. ولهذا الغرض،

كان من الضروري تسهيل الوصول إلى الاستثمار والأموال في المراحل المبكرة، والحد من التنظيم، وتعزيز تطوير مهارات الأعمال من خلال الحاضنات.

176- وقال **مندوب من رواندا** إنه بموجب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لبلده للفترة 2025–2030، يعمل الصندوق على توسيع نطاق تطوير التكنولوجيا لزيادة الإنتاج، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والوصول إلى الأسواق، والتغذية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في النظم الزراعية الغذائية، مع التركيز بشكل قوي على النساء والشباب والمجموعات الضعيفة. ويعمل الصندوق أيضا على زيادة الكفاءة والاستثمار عبر نظم الأغذية الزراعية من خلال الابتكار والتكنولوجيات الرقمية وآليات التمويل.

177- وكان من الأهمية بمكان توسيع نطاق التدخلات المثبتة قبل تجربة تدخلات جديدة وضمان استدامتها من خلال النُهج المتكاملة. وسيتطلب تحويل النظم الزراعية الغذائية النظر في إجراء إصلاحات لضمان بقاء النُهج القائمة قابلة للتطبيق وقادرة على معالجة التحديات الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير تكنولوجيات تكون متاحة وميسورة التكلفة لجميع الجهات الفاعلة عبر سلسلة القيمة.

178- وقال **مندوب من فنلندا**، مؤكدا دعم بلده لمهمة الصندوق الهامة والعمل الذي يضطلع به، إن الاستثمار في التنمية الريفية ليس دافعا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر فحسب، بل هو أيضا أداة قوية لتعزيز السلام والاستقرار. ويعد إدراج الاستثمار والابتكار في القطاع الخاص كأولويتين شاملتين في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أمرا مُرضيا، نظرا لدورهما الرئيسي في دفع التنمية الريفية المستدامة والشاملة. وفنلندا حريصة على أن ترى الدعم القوي الذي يقدمه التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق للشراكات الإنمائية مع القطاع الخاص وتحفيز الموارد، بما في ذلك رأس المال الخاص. وتوضح التقييمات التي أجراها الصندوق مؤخرا أن المشاركة القوية للقطاع الخاص قد حققت أثرا عميقا، إلى جانب تأثير مضاعف محتمل. ويجب أن تلبي الابتكارات احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة رواد الأعمال من الشباب والنساء.

179- وتقدم استراتيجية الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025–2031 أساسا جيدا لعمل الصندوق المستقبلي. وينبغي أن تنعكس هذه الاستراتيجية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، إلى جانب أهمية المساواة بين الجنسين ودعم وصول رائدات الأعمال إلى التمويل والاتصال الرقمي. وبصفتها رئيسة مشاركة للتحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية، تتطلع فنلندا أيضا إلى أن يتخذ الصندوق نهجا أوسع وأكثر منهجية لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج الوجبات المدرسية الوطنية خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهو ما يحسن تغذية الأطفال مع ضمان دخل مستقر وثابت للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

180- وقال **مندوب من تشاد** إن بلده طلب دعم الصندوق في مجالات مشاركة القطاع الخاص، وتطوير مهارات الأعمال للشباب والنساء، وإدارة المخاطر، وإصلاح الخدمات المصرفية. وفي ظل تراجع المساعدات الإنمائية العامة، ظل الدعم المستمر للصندوق وتعاونه في التحول الزراعي أمرا أساسيا.

181- وقد ساعد نهج الصندوق المراعي للمناخ والشباب والمفضي إلى التحول في المنظور الجنساني إزاء ريادة الأعمال على جعل الصندوق رائدا في التحول المستدام والشامل للنظم الزراعية. وينبغي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن يدعم تمويل الأعمال الزراعية وأن يتطلع إلى تطوير التأمين الزراعي لتعويض المزارعين عن الصدمات المرتبطة بالمناخ. كما ينبغي أن يعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومشاركة الشباب، والإصلاح لمساعدة الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى على العمل معا بشكل أكثر فعالية لتعبئة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي والنمو الشامل والاستقرار.

182- وقالت **مندوبة من ألمانيا** إنه ينبغي تشجيع الصندوق على مواصلة رفع مكانته كمنظمة رئيسية تعمل على تعزيز الأمن الغذائي وقدرة صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية على الصمود. وينبغي أن يواصل التجديد الرابع عشر، على غرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد لأقل البلدان نموا والمناطق الهشة. ونظرا للضغط الهائل الذي يُمارس على النظم المالية والميزانيات العامة، ينبغي أن يواصل

الصندوق توسيع إمكانيات الاستفادة من قوائم الموازنة. وفي هذا السياق، يلزم الإشادة بمبادرة تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، وحساب أمانة القطاع الخاص، والجهود الحديثة الرامية إلى إدخال أدوات الضمان. وينبغي للصندوق أن يولي اعتبارا أكبر للضمانات والأدوات المالية الأخرى، بما في ذلك حلول إزالة المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما ينبغي أن يراعي دور جهات أخرى في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة المصارف الإنمائية الإقليمية.

183- وكان التعاون الوثيق بين الصندوق والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما موضع ترحيب وينبغي السعي إليه. ولطالما كان الصندوق شريكا قويا وموثوقا وذا تأثير في النظام المتعدد الأطراف.

184- وعلّق **مندوب من زامبيا** على أهمية رواد الأعمال الشباب بالنسبة لبلده وأثر النزاع على أسعار السلع، وحث جميع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات كبيرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لمصلحة الجميع. وينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على أربع مسائل: الري في غياب الأمطار لضمان توفير الغذاء الكافي؛ ومرافق تخزين الغذاء التي يُفتقر إليها عبر أنحاء أفريقيا؛ والميكنة والتحول من العمل اليدوي إلى العمل بالمعدات؛ والحاجة إلى سياسة للصندوق لمساعدة الدول الأعضاء على إزالة المخاطر وبالتالي تعزيز مشاركة الشباب والنساء.

185- وقال **مندوب من جزر سليمان** إن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ينبغي أن يعطي الأولوية للزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في الجزر المعرضة للأعاصير والفيضانات؛ والأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية الريفية؛ والوصول إلى الأسواق والدخل الريفي في المناطق النائية التي تعاني من ارتفاع تكاليف النقل؛ وعمالة الشباب وتمكين النساء في مجال الزراعة؛ والدعم المرن لإدارات الجزر الصغيرة. ولطالما كان الاستثمار الريفي في الدول الجزرية الصغيرة النامية ضروريا للأمن الغذائي، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستقرار الاقتصادي والوطني، والرفاه الاجتماعي. وفي هذه البلدان، كانت الاستثمارات التي نُفذت في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في مجال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتغذية والوصول إلى الأسواق تحسّن بالفعل حياة المزارعين في المناطق الريفية وينبغي أن يقدم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الدعم التحويلي للمجتمعات المحلية الريفية الضعيفة أمام الظواهر المناخية، حيث تشتد الاحتياجات، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وضمان حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل مرن ومدعوم بالموارد الكافية للمساعدة على بناء سبل عيش ريفية قادرة على الصمود.

186- وقال **مندوب من جمهورية كوريا** إن التركيز في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ينبغي أن ينصب على معالجة التحديات المتنوعة التي تواجهها المناطق الريفية حاليا، مع التأكيد في الوقت نفسه على الميزة التنافسية للصندوق واستدامته المالية. ومن هذا المنظور، ينبغي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن يتجاوز تركيزه الطويل الأمد على الحد من الفقر الريفي وتحقيق الأمن الغذائي ليقدم اتجاها واضحا واستراتيجيا لتسريع النمو الشامل من خلال تعزيز الإنتاجية والروابط السوقية. وسيكون هذا التحول ضروريا إذا ما أراد الصندوق أن يبقى ذا صلة وفعالا في بيئة عالمية تزداد تعقيدا.

187- وينبغي أن تكون الأولوية القصوى للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هي تعزيز الإنتاجية الزراعية والنهوض بالتحول الهيكلي للنظم الغذائية. ووفرت التكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية فرصا جديدة للزراعة، غير أن فوائدها كانت في الغالب مقتصرة على عدد قليل من البلدان والسكان. وكانت هناك حاجة إلى تحول هيكلي شامل لضمان أن تكون هذه التكنولوجيات متاحة وقابلة للتوسع في القطاع الزراعي بأكمله، بما في ذلك للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

188- كما ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة الدخل الريفي من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز سلاسل القيمة لضمان أن تتجاوز الزراعة حد الكفاف لتصبح مصدرا لفرص العمل اللائقة وتحقيق القيمة. وثمة حاجة إلى نهج متكامل يربط بين المعالجة والتوزيع والتسويق لضمان عدم ترك البلدان الضعيفة والسكان الريفيين خلف الركب. ويجب أن يكون الشمول وبناء القدرة على الصمود في صميم جميع عمليات الصندوق.

189- وقال **مندوب من فرنسا** إن محافظي الصندوق بحاجة إلى القيام بالمزيد لتعزيز مكانة الصندوق كمنصة فريدة ومرنة للعمل في الميل الأول من التنمية، حيث يكون للاستثمار أكبر أثر تحويلي، باستخدام نهج يركز على الفرص والاتصال بالأسواق. وظلت أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق – القدرة على الصمود، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتنوع البيولوجي، والمشاركة مع القطاع الخاص – ذات أهمية كبيرة وينبغي توحيدها أكثر في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، على نحو ما أشار المشاركون بوضوح خلال حوار القادة بشأن تمويل التنمية الريفية في الميل الأول.

190- ولكن في مشهد دولي أكثر تقييدا وتجزؤا تكون فيه المتطلبات مرتفعة لكن التمويل محدود، كان لا بد من اتخاذ خيارات بشأن السيناريوهات المالية. وكان لا بد من تعلم الدروس وأن تبقى المعاملات أو العمليات غير السيادية انتقائية وتدريجية. كما ينبغي أن يستفيد الصندوق من شركاء القطاع الخاص القادرين على توسيع نطاق المشروعات التجريبية والإصلاحات الهيكلية عند الحاجة. وأخيرا، يجب تحسين النموذج المالي أكثر فأكثر لتمكين الصندوق من استغلال جميع الفرص وتجاوز القيود باستخدام أدوات جديدة.

191- وقالت **مندوبة من الدانمرك** إنه بالإضافة إلى تعزيز أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يجب أن يعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الدروس المستفادة والنتائج التي جرى تحقيقها من دورات تجديد الموارد السابقة. وقد شكلت الموافقة على استراتيجية الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025–2031 في أواخر عام 2025 علامة فارقة في عمل الصندوق المستقبلي بشكل عام، وللتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل خاص، نظرا لأهمية التكيف مع تغير المناخ. كما كان للالتزام بالقيم والمعايير والمبادئ المتفق عليها دوليا نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لمهمة الصندوق. وفي هذا الصدد، كان من الضروري التركيز على المنظور الجنساني، التي كان لها دور أساسي في التنمية الزراعية. ومن النقاط المهمة الأخرى مشاركة واستثمارات القطاع الخاص، وإيجاد فرص العمل، والشباب كمحركات للتنمية الريفية المستدامة والشاملة.

192- وقالت **مندوبة من إسبانيا** إن السرديات الإيجابية من النوع الذي ظهر في مقطع الفيديو السابق والتي أظهرت فوائد عمل الصندوق هي التي دفعت بلدها إلى زيادة مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمقدار أربعة أضعاف، مع تحقيق حصائل جيدة للغاية مثل التعزيز المؤسسي، والعمل على التحول المناخي والتكيف مع المناخ، والتركيز على المسائل الجنسانية. وبدلا من تغيير صيغة ناجحة، ينبغي أن يستمر التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في نفس النهج من خلال التركيز على المناخ والتحولات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون أهدافه الرئيسية هي تحديد الأهداف كميا، والحصول على بيانات موثوقة، والمشاركة في التواصل الإيجابي، وتعبئة القطاع الخاص، واعتماد نهج شامل إزاء البيئة والمرأة.

193- وقال **مندوب من الكويت** إن التحول الريفي، ولا سيما للنساء والشباب، ينبغي أن يستند إلى حزمة متكاملة تشمل بنية تحتية سوقية تربط المنتجين بالمستهلكين، وتدعم سبل العيش في مواجهة تغير المناخ، وتضمن الإدارة الفعالة للمياه، وتعزز مشروعات ومهارات سلاسل القيمة. ولتوسيع نطاق الاستثمار الخاص المحلي، ينبغي أن يركز التمويل الإنمائي على الحد من المخاطر وتعزيز قنوات التمويل وأدوات تقاسم المخاطر؛ والمشروعات القوية المطلوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان؛ والتكنولوجيات مثل المدفوعات الرقمية؛ والأساليب المتقدمة لمراقبة وتحليل المخاطر المناخية لتقليل التكاليف والمخاطر للمقرضين المحليين.

194- وهناك حاجة إلى منصات وطنية معززة لتهيئة بيئة تمكينية. وبالإضافة إلى المساهمة في الحد من المخاطر، ينبغي أن يعمل الصندوق ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى على توفير التمويل التيسيري والدعم التقني، بينما ينبغي أن يستثمر القطاع الخاص في التصنيع والخدمات اللوجستية والتسويق.

195- وفي الختام، تدعم الكويت الأولويات الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وتشجع الصندوق على اعتماد نهج أكثر شمولا إزاء الأمن المائي والتكيف مع المناخ فيما يتعلق بهذه الأولويات، وخاصة لأن العمالة والأمن الغذائي في المناطق الريفية في العديد من البلدان المستفيدة يعتمدان على موارد مائية مستدامة.

196- وقالت **مندوبة من المملكة المتحدة** إن هناك خمس أولويات للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. أولا، وبروح مبادرة الأمم المتحدة 80، ينبغي للصندوق أن يلتزم صراحة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية الخاصة به للانتقال أكثر فأكثر من المواءمة إلى الإنشاء المشترك على مستوى المشروعات والمستوى الاستراتيجي، بما في ذلك دمج برامج الصندوق في الخطط القطرية للمنسقين المقيمين أو منسقي المساعدات الإنسانية. ثانيا، مع تقديم الخدمات لصغار المزارعين في السياقات الضعيفة والهشة التي تنطوي على مخاطر أكبر وليست أقل، ينبغي ألا يُدخر أي جهد للحفاظ على النزاهة المالية للصندوق، مع التمكين من المرونة والإقبال على المخاطر، وهما عاملان ضروريان لتحقيق مكاسب حقيقية للنساء والشباب وصغار المنتجين في المناطق الريفية.

197- ثالثا، ينبغي أن يوسع الصندوق نطاق العمليات السيادية وغير السيادية على حد سواء، نظرا لأنه في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فإن الأسواق المحلية والتجار والمجمعين ورواد الأعمال البالغة الصغر الذين يعتمد عليهم الناس في الغذاء والدخل غير قادرين على الوصول إلى التمويل الإنمائي التقليدي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من الأسس القوية التي وضعها التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

198- رابعا، ينبغي وضع استراتيجية للقطاع الخاص على نطاق المنظومة لتشجيع الاستثمارات المتنوعة غير السيادية التي تركز قدر المستطاع، إن لم يكن أكثر، على العمليات التي تعزز التمويل المحلي وتحول النظم ككل، وليس الشركات الفردية فحسب. وأخيرا، ينبغي أن يعمل الصندوق على تسريع الاستثمار في التكيف مع المناخ في المناطق الريفية ودعم الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والممارسات التجديدية، وسلاسل القيمة الضعيفة في وجه الظواهر المناخية، وهي أهداف تُدعم كل منها بمقاييس قوية للقدرة على الصمود أظهرت تقدما حقيقيا على أرض الواقع.

199- وأعربت **مندوبة من جمهورية فنزويلا البوليفارية** عن تقديرها لاستثمار الصندوق في التنمية الريفية والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية وسبل العيش المستدامة، وقالت إن التمويل في الميل الأول من سلسلة الإنتاج كان ذا أهمية خاصة. ولم يقتصر ذلك على المجالات التي تعاني من تحديات هيكلية مستمرة، بل أيضا في المجالات التي تُتاح فيها فرصة كبيرة للتحول. واستنادا إلى تجربة بلدها في اتباع نهج إقليمي تشاركي تعمل بموجبه المجتمعات المحلية الريفية كعوامل للتنمية، وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى أربع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان من المهم العمل في المجالات التي أظهرت نتائج بالفعل. ومن خلال تعزيز النظم الزراعية المحلية وسلاسل التوزيع، وإدخال سياسات مراعية للتغذية، عمل بلدها على زيادة توافر الغذاء وتيسير وصول الناس إلى أنماط غذائية ميسورة التكلفة وكافية. وبذلك، أظهر بلدها أن دمج تعزيز الصحة والحماية الاجتماعية هو المفتاح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع.

200- وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، ينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الأهداف الاستراتيجية المحددة المتمثلة في استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الاقتصادات الوطنية؛ ونشر تركيز متعدد القطاعات لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود؛ وضمان مشاركة المجتمعات المحلية الريفية والأصلية ومجتمعات الصيادين؛ والاعتراف بالدور التحويلي للنساء والشباب في الزراعة؛ ومراعاة الممارسات التقليدية بشكل مناسب. وقد أظهرت تجربة بلدها أن الاستثمار المحلي، والاتساق المؤسسي، والمشاركة المجتمعية كان لها أثر مستدام.

201- وقالت **مندوبة من جنوب أفريقيا** إنه في ظل تفاقم التحديات العالمية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وتزايد عدم المساواة ومحدودية التمويل، يظل الصندوق شريكا أساسيا في تعزيز النمو الشامل، والنظم الغذائية القادرة على الصمود، وسبل العيش المستدامة. كما أن مهمته المتمثلة في تمويل التحول الريفي تميزه عن غيره من وكالات وصناديق الأمم المتحدة، وهو أمر ينبغي أن يستغله. وينبغي أن يشرع الصندوق، بمزيد من التروي، في تنويع مصادر تمويله، بما في ذلك على سبيل المثال متابعة الدول الأعضاء التي سبق لها المساهمة في دورات تجديد الموارد، لمعرفة كيف يمكنه الاستمرار في الاستفادة من دعم هذه الدول، وإن كان بمستوى أقل.

202- وينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ثلاث أولويات. أولا، تعزيز دعم الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتكيف، ولا سيما للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، الذين هم أول من يشعر بأثر الصدمات المناخية. ثانيا، زيادة التركيز على إدماج النساء والشباب، فضلا عن تنمية المشروعات الريفية، بهدف إطلاق الفرص الاقتصادية والحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدن. ثالثا، تعزيز الملكية القطرية والمواءمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية لضمان أن تحقق تدخلات الصندوق أثرا ملموسا ودائما، مع الاستفادة من التمويل القطري لتحقيق أكبر أثر. ويمكن ربط هذه الملكية والمواءمة بتطوير أطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الصعيد القطري، وهي عملية متكاملة تراعي الأولويات القطاعية وآليات التمويل، وتشارك فيها مختلف وكالات الأمم المتحدة والإدارات الحكومية.

203- واستعرض **مندوب من أوغندا** تاريخ التعاون بين الصندوق وبلده، وقال واصفا استراتيجية النمو في أوغندا إن الصندوق شريك أساسي في تحقيق تطلعات البلد في هذا الصدد. ودعا إدارة الصندوق إلى الاهتمام بهذه الاستراتيجية، في إطار عمله مع السلطات الأوغندية لتنمية البلد والانتقال إلى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

204- وأوضح **مندوب من الكونغو** تجربة بلده فيما يتعلق بالتمويل في الميل الأول بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، وقال إن الصندوق ينبغي أن يدعم الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية وتعزيز اقتناء المعدات لتحويل المنتجات الزراعية والأراضي، ولا سيما من خلال إشراك النساء والشباب.

205- وأكد **مندوب من السلفادور** أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيكون محوريا في جهود بلده الرامية إلى إعادة تنشيط الزراعة، وإنتاج غذائه، والتغلب على الجوع بعد فترة طويلة وشاقة. وينبغي أن ينصب التركيز على الوضع الحقيقي لأكثر المجتمعات المحلية الريفية ضعفا، بهدف الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال دعم إنشاء نظم زراعية غذائية عادلة ومستدامة وشاملة تحد من المضاربة وتعزز الدخل الكريم والإنتاجية والتحديث التكنولوجي.

206- وثمة برنامج مدعوم الصندوق جار تنفيذه حاليا، يُظهر أهمية زيادة الدخل وتحسين التغذية وبناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المناطق الريفية للبلد، التي شهدت تقدما ملحوظا في مجال التكنولوجيا الزراعية الذكية، ونظم الري، وبناء القدرات المحلية، ودعم الأعمال الريفية البالغة الصغر. وينبغي مواصلة العمل الرامي إلى تحقيق هذه الغايات، مع التركيز على صغار المنتجين والتعاونيات والنساء والشباب، لضمان تهيئة ظروف سوق عادلة، وإمدادات وأسعار مستقرة، وسلة غذائية أساسية ميسورة التكلفة. ويبدي بلده استعداده لتبادل خبراته في إطار عمل الصندوق أو غيره من الآليات الثنائية.

207- وقال **مندوب من ليبريا**، بعد أن استعرض مبادرات التنمية الحيوية التي نُفذت في بلده بفضل شراكته القوية مع الصندوق، وخطط الأنشطة الإضافية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إنه ينبغي أن يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تطوير البنية التحتية الريفية. فالبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الطرق الفرعية التي تعتمد عليها نظمها الزراعية. كما ينبغي بذل الجهود لتطوير بنية تحتية حيوية للري في البلدان التي تمتلك موارد مائية وفيرة ولكنها تفتقر إلى المرافق اللازمة للاستفادة منها بشكل كامل. وأخيرا، ينبغي النظر في الاستثمار في الشباب والنساء في قطاع الزراعة كجزء من مسيرة التنمية في هذه البلدان.

208- ولخصت **السيدة Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) النقاش، وقالت إن تعليقات المشاركين كانت متوافقة إلى حد كبير مع الأولويات المقترحة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وقد تناول المتحدثون بوضوح وواقعية الضغوط الناجمة عن القيود المالية، والديون، وانعدام الأمن الغذائي، والصدمات المناخية، وعدم الاستقرار، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي هذا السياق، تم التأكيد بنفس القدر من الوضوح على أن الاستثمار في السكان الريفيين واقتصاداتهم ليس خيارا؛ بل هو أحد أكثر الطرق فعالية لدعم الأمن الغذائي، والفرص الاقتصادية، والاستقرار، على الصعيدين الوطني والعالمي.

209- وأكدت المناقشة بوضوح على أهمية التركيز. فعندما تكون الموارد محدودة، يعتمد الأثر على اتخاذ خيارات مدروسة، وتركيز الجهود نحو المجالات التي تحقق عوائد أعلى وحيث يمكن للاستثمارات معالجة تحديات متعددة في آن واحد، لتمكين المجتمعات المحلية الريفية من قيادة تحولها الاقتصادي. كما سُلّط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في الشباب والنساء، وكذلك على ضرورة بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد العديد من المتحدثين على الدور المحوري للشراكات وفرص الشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص المحلي الصغير.

210- والأهم من ذلك، فقد عزز النقاش المسؤولية المشتركة التي تُمثل جوهر عمل الصندوق، إذ لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها أو بلد أو قطاع بمفرده تحقيق التحول الريفي. كما برز خلال النقاش توافق في الآراء مفاده أن للصندوق قيمة فريدة وتركيزا مميزا.

211- وسيكون الشعور القوي بالفرص والتفاؤل بشأن المستقبل، والذي تجلى في العديد من التصريحات، عاملا أساسيا مع بدء العمل على المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وأعربت السيدة Gérardine MUKESHIMANA عن شكرها للمشاركين نيابة عن إدارة الصندوق على تفاعلهم وأمانتهم والتزامهم، وأعربت عن تطلعها إلى العمل معهم من أجل بناء دورة تجديد موارد تُحقق نتائج ملموسة في المجالات الأكثر أهمية بالنسبة للسكان الريفيين، والنظم الغذائية، والاستقرار المشترك.

212- وقالت **المنسقة** إن الآراء المُعرب عنها من خلال الأداة Mentimeter أظهرت أن السبب الأكثر إلحاحا للاستثمار في التنمية الريفية اعتُبر بأغلبية ساحقة هو تعزيز الأمن الغذائي واستقرار النظم الغذائية، يليه بفارق ضئيل إيجاد فرص العمل والفرص الاقتصادية، ولا سيما للشباب. وفيما يتعلق بالسؤال عن أي مجال من مجالات الميزة النسبية للصندوق يميزه عن غيره، فقد اعتُبر تحقيق أثر ملموس على الدخل، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي، والنمو الريفي الشامل هو الأهم، يليه الاستثمار في الميل الأول. ووضعت "سحابة الكلمات" مصطلح "القدرة على الصمود" في مركز الكلمات الرئيسية التي تتبادر إلى الذهن عند الحديث عن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، تحيط به كلمات الأمن الغذائي والتنمية والشباب.

213- وفي الختام، شكرت جميع المشاركين على مساهماتهم في حوار بنّاء للغاية.

214- **ورُفعت الجلسة في الساعة 1.10 بعد الظهر**.

(4) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثالث من الدورة التاسعة والأربعين المنعقد يوم الأربعاء، 11 فبراير/شباط 2026 في الساعة 9.30 بعد الظهر

رئيس مجلس المحافظين: معالي السيناتور Abubakar KYARI (نيجيريا)

جدول المحتويات

	الفقرات
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028؛ وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028؛ والتقارير 2027-2028 المرحلية عن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	222-216
إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	228-226
التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 (البند 9 من جدول الأعمال)	229-228
مقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق في الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال)	238-234
مسائل أخرى (البند 11 من جدول الأعمال)	239
حوار المحافظين مع القطاع الخاص	242-240
حوار المحافظين – الاحتفاء بالسنة الدولية للمزارعات	245-243
الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق	247-246
اختتام الدورة	249-248

215- **افتُتحت الجلسة في الساعة 3.10 بعد الظهر**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2026، وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028؛ وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2026 وخطته الإرشادية للفترة 2027-2028؛ والتقارير 2028-2027 المرحلية عن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 49/L.4)

216- لفت **رئيس مجلس المحافظين** الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقة GC 49/L.4، وقال إن المجلس التنفيذي وافق، في دورته السادسة والأربعين بعد المائة، المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2025، على برنامج عمل الصندوق وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعرض الميزانية المقترحة لكل منهما، وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها. ونظر المجلس أيضا في التقارير المرحلية عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة، وتنفيذ سياسة التخرج في الصندوق، وأيد تقديمها إلى مجلس المحافظين للعلم.

217- وقدمت السيدة **Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) الجزء الأول من الوثيقة GC 49/L.4 المتعلقة ببرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين العادية والرأسمالية لعام 2026، وتوقعات الميزانية لعامي 2027 و2028، مشيرة إلى أن الميزانية تتواءم مع طموح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتنفيذ برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي ومع المجالات الأساسية الثلاثة ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: التركيز بشكل أكبر على السياقات الهشة؛ وزيادة الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص. والجدير بالذكر أنه كان من المتوقع أن يصل معدل استخدام ميزانية عام 2025 إلى ما يزيد قليلا عن 99 في المائة، وهو ما يشبه المعدل في عام 2024.

218- وأنشئ برنامج القروض والمنح لعام 2026، المنصوص عليه في القسم ثالثا من الوثيقة، بمبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي لضمان تحقيق أكثر من 80 في المائة من برنامج التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال أول عامين له. وجرى حساب ميزانية عام 2026 على أساس النمو الحقيقي الصفري في اتجاه يُتوقع أن يستمر في عامَي 2027 و2028. وبالنسبة إلى عام 2026، بلغت الزيادة الصافية النهائية 2.2 في المائة، مما أدى إلى ميزانية عادية صافية قدرها 194.71 مليون دولار أمريكي، وانخفض عدد وظائف الموظفين العاديين بشكل طفيف مرة أخرى من 860 في عام 2025 إلى 852 في عام 2026. ولتحسين الشفافية والمساءلة، عززت الإدارة الرابط بين الميزانية والنواتج والذي قُدم في عام 2025. وستُستخدم الميزانية الرأسمالية المقترحة البالغة 5.5 مليون دولار أمريكي لمعالجة النفقات الدورية ونفقات استمرارية الأعمال ذات الأهمية الحاسمة مع دعم المبادرات الاستراتيجية الرئيسية. ويتضمن القسم ثالثا أيضا التخصيص القياسي لمرة واحدة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

219- وقدّم السيد **Indran NAIDOO** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق) الجزء الثاني من الوثيقة GC 49/L.4، مشيرا إلى أن برنامج العمل والميزانية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 يأخذ في الاعتبار المناقشات والتعقيبات الداعمة الواردة من لجنتَي مراجعة الحسابات والتقييم والمجلس التنفيذي خلال عام 2025. ويعكس برنامج العمل والميزانية الجديدان التزام مكتب التقييم المستقل بتعزيز تغطية التقييم، إلى جانب المساءلة المؤسسية في الصندوق والتعلم من أجل تحسين الفعالية، بما يتماشى مع استراتيجية التقييم المتعددة السنوات.

220- وفي عام 2026، اقترح مكتب التقييم المستقل تنفيذ برنامج عمل شامل يشتمل على 24 تقييما، بما في ذلك 14 تقييما للاستراتيجيات والبرامج القطرية. وجرت زيادة إجمالي الحافظة التي تغطيها تقييمات مكتب التقييم المستقل بشكل كبير إلى 7.4 مليار دولار أمريكي استجابة لتعقيبات أبداها أعضاء مجلس المحافظين والطلب من إدارة الصندوق والتي كانت مؤشرا إلى القيمة المرتبطة بالتقييمات المستقلة. ولذلك، يمكن لمجلس المحافظين أن يطمئن إلى أن الموارد التي استثمرها الصندوق خضعت لتقييم صارم من جانب مكتب التقييم المستقل.

221- وفي عام 2026، سيكمل مكتب التقييم المستقل التقييم المؤسسي للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق؛ ويُجري التقييم المؤسسي لإدارة الموارد البشرية في الصندوق؛ ويبدأ التقييم المؤسسي للأموال التكميلية (وهي مورد متنامٍ ومهم للصندوق)؛ ويُجري تقييما دون إقليمي لمشاركة الصندوق في الدول المتأثرة بالنزاعات في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ ويعد التقرير السنوي لعام 2026 عن التقييم المستقل في الصندوق.

222- وسيقوم مكتب التقييم المستقل أيضا بإجراء أو إنجاز تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية في بنغلاديش، وكمبوديا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والأردن، ومدغشقر، وموزامبيق، وباكستان، وبيرو، وتوغو، وتونس، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وزيمبابوي، مع تحديد بلد آخر ليحل محل لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، سيُجري مكتب التقييم المستقل تقييمات لأداء المشروعات في بنغلاديش، وبليز، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والهند وأوزبكستان، بالإضافة إلى تقييمين لمجموعة مشروعات: أحدهما بشأن إدارة المياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، والآخر بشأن ممارسات الإيكولوجيا الزراعية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكما كانت الحال في الماضي، سيتثبت مكتب التقييم المستقل من جميع تقارير إنجاز المشروعات الجديدة.

223- وأخيرا، خطط مكتب التقييم المستقل في عام 2026 لمواصلة كل من مشاركته في دعم القدرات في مجال التقييم وتبادل المعرفة التقييمية ودوره النشط في شبكات التقييم الدولية، بما في ذلك فريق التعاون في مجال التقييم، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومبادرة التقييم العالمية، وفي الواقع في عدد من الشبكات الإقليمية. وسيواصل مبادرته الناجحة لضمان الجودة لمكتب التقييم المستقل، وهي الفريق الاستشاري للتقييم، الذي أصبح الآن في عامه الخامس من العمل ويقدم الخبرة لتعزيز استقلالية مكتب التقييم المستقل ومصداقيته وفائدته. وكجزء من تعزيز دوره القيادي في التقييم والمساءلة، يخضع مكتب التقييم المستقل حاليا، بالتنسيق مع الإدارة، لاستعراض أقران خارجي لوظيفة التقييم في الصندوق يغطي التقييم الذاتي والمستقل.

224- ويمثل إجمالي ميزانية مكتب التقييم المستقل لعام 2026 البالغة 7.91 مليون دولار أمريكي زيادة بنسبة 8.99 في المائة مقارنة بعام 2025 ويعادل 0.70 في المائة من برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والذي لا يزال أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة. وستتيح هذه الزيادة لمكتب التقييم المستقل الوفاء بالتزامه بتوسيع التغطية بكفاءة، مما يمثل قيمة كبيرة مقابل المال وموارد بالحجم المناسب مقابل نواتج التقييم. وفي السنوات المقبلة، يخطط مكتب التقييم المستقل لتحقيق الاستقرار في برنامج عمله وميزانيته ومواصلة استكشاف الفرص لتعزيز الكفاءة، بما في ذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، والبيانات الجغرافية المكانية والعمليات الأكثر تبسيطا.

225- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ودون اعتراض، قرار 241/د-49 بشأن الميزانية الإدارية المكونة من الميزانية العادية والميزانيات الرأسمالية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026. كما وافق على ترحيل اعتمادات غير ملتزم بها إلى عام 2026 في نهاية السنة المالية 2025 بمبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.**

إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 49/L.5)

226- أشار **رئيس المجلس** إلى أن تعيين رئيس الصندوق سيكون مدرجا في جدول أعمال الدورة الخمسين لمجلس المحافظين المقرر عقدها في فبراير/شباط 2027، وقال إنه يتعين تحديد المخصصات الإجمالية لرئيس الصندوق وشروط توظيفه بحلول ذلك التاريخ. وبناء على ذلك، تضمنت الوثيقة GC 49/L.5 مقترحا، أقره المجلس التنفيذي، بإعادة إنشاء لجنة مخصصات رئيس الصندوق تتألف من تسعة محافظين، لاستعراض المسألة وتقديم نتائجها إلى مجلس المحافظين في دورته الخمسين.

227- وقالت السيدة **كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) فيما يتصل بالترشيحات لعضوية لجنة مخصصات رئيس الصندوق إن أمانة الصندوق أُبلغت بنتائج المشاورات ذات الصلة داخل كل قائمة، وهي أن اللجنة ينبغي أن تضم: بالنسبة إلى القائمة ألف، النمسا، وفرنسا، واليابان، والسويد؛ وبالنسبة إلى القائمة باء، الجزائر وإندونيسيا؛ وبالنسبة

إلى القائمة الفرعية جيم-1، السنغال؛ وبالنسبة إلى القائمة الفرعية جيم-2، الصين؛ وبالنسبة إلى القائمة الفرعية جيم-3، بنما.

228- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ودون اعتراض، القرار 242/د-49 الخاص بإعادة إنشاء لجنة لاستعراض مخصصات رئيس الصندوق.**

التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 49/L.6/Rev. 1)

229- لفت **رئيس المجلس** الانتباه إلى الوثيقة GC 49/L.6/Rev.1، المتعلقة بالتعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44، وإلى مشروع القرار المرفق به.

230- وقالت السيدة **Katherine MEIGHAN** (مديرة مكتب الشؤون القانونية والحوكمة والمستشارة العامة في الصندوق) إن المجلس التنفيذي وافق في دورته السادسة والأربعين بعد المائة التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول 2025 على إطار الاقتراض المتكامل المنقح المنصوص عليه في الوثيقة GC 49/L.6/Rev.1 وأيد تقديم مشروع القرار ذي الصلة بشأن التعديلات المقترحة على قرار مجلس المحافظين 223/د-44، بشأن سلطة الاقتراض من الأسواق، إلى مجلس المحافظين للموافقة عليه.

231- وفي وقت اعتماد القرار 223/د-44 في فبراير/شباط 2021، لم يكن الصندوق قد وضع بعد الممارسة القياسية لأهداف إدارة السيولة التي أُدمجت لاحقا في إطار الاقتراض المتكامل المنقح. وبناء على ذلك، لم يميز القرار بين الاقتراض لتنفيذ البرامج والاقتراض لأغراض إدارة السيولة القصيرة الأجل، وهي نقطة يتناولها الآن مشروع القرار قيد النظر، والذي يؤكد مجددا أن مجلس المحافظين يحتفظ بسلطة الموافقة على المقترحات العامة الأولية لأوراق دين مالية في الصندوق لأغراض تمويل البرامج والمشروعات. وذكر أيضا أن الصندوق يمكنه أن يصدر أدوات إدارة سيولة قصيرة الأجل في الأسواق العامة، مثل الأوراق التجارية، ومواصلة استخدام عمليات الإصدار الخاصة لتمويل البرامج والمشروعات.

232- وصيغ القرار على مستوى رفيع قائم على المبادئ، بما يتسق مع ممارسات الحوكمة في الصندوق، في حين جرى تناول التفاصيل التشغيلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأوراق التجارية، من خلال السياسات ووثائق البرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وقد أقر المجلس التنفيذي هذا القرار، وعند اعتماده من قبل مجلس المحافظين، ستدخل التعديلات الواردة فيه وإطار الاقتراض المتكامل المنقح، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، حيز النفاذ والسريان فورا.

233- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ودون اعتراض، القرار 243/د-49 بشأن الموافقة على التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44.**

مقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق في الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 49/L.7)

234- لفت **رئيس المجلس** الانتباه إلى مقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق في الصندوق، على النحو المبين في الوثيقة GC 49/L.7. وأيد المجلس التنفيذي المقترح في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2025 وقرر أيضا تقديم مشروع القرار المرفق بالوثيقة إلى مجلس المحافظين للنظر فيه.

235- وقالت السيدة **تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) إن المقترح من أجل نظام تصويت إلكتروني حضوري ومغلق محسّن قد استرشد بالتوصيات التي قدمها مجلس المحافظين عقب الدورة الاستثنائية المنعقدة في عام 2022 لتعيين رئيس الصندوق. وخلال تلك الدورة، أدى الاعتماد على بطاقات الاقتراع الورقية إلى أوجه قصور كبيرة، إذ تطلبت جولتان من التصويت ما يقرب من تسع ساعات ونصف.

236- وردا على ذلك، اعتمد مجلس المحافظين القرارين 228/د-46 و234/د-47 وطلب من أمانة الصندوق استكشاف تحسينات لإدخالها على عملية التصويت، وأوصى على وجه التحديد بتطوير نظام تصويت إلكتروني حضوري مغلق

أمام الشبكات الخارجية ويحافظ على أعلى معايير السرية والنزاهة. ويبني النظام المقترح على خبرة الصندوق في التصويت عبر الإنترنت ويقدم تحسينات رئيسية للتصويت الحضوري، بما يتماشى مع أربعة مبادئ توجيهية: السرية (التشفير المتقدم لضمان السرية)؛ والنزاهة (العزل الكامل عن الإنترنت والبيئات الخارجية، باستخدام تتكنولوجيا سلسلة الكتل لضمان صحة كل صوت)؛ والأمن (نظام مغلق لمنع الوصول والتلاعب غير القانونيين)؛ وقابلية التحقق (إيصال ورقي يمكن للناخب التحقق منه يمكّن الممثلين من تأكيد فرز أصواتهم).

237- ووصفت الوثيقة GC 49/L.7 الإجراءات التشغيلية المتبعة، وقارنت نظم التصويت الإلكتروني بأوراق الاقتراع الورقية التقليدية، وقدمت تحليلا للتكاليف والفوائد. وفي حين أن التكاليف الملموسة قابلة للمقارنة، فإن نظام التصويت الإلكتروني يوفر وفورات كبيرة في الوقت، تقدر بما مجموعه حوالي خمس ساعات ونصف لكل ممثل مصوت خلال عملية من جولتين. ويتمثل الهدف في استخدام النظام لتعيين الرئيس الجديد للصندوق في فبراير/شباط 2027 وفي المناسبات المستقبلية حسب الحاجة. وفي عرض تقديمي أُجري خلال الدورة الحالية، صوتت الدول الأعضاء على قرار مجلس المحافظين الذي اعتبرت أنه كان له أكبر أثر على حياة السكان الريفيين.

238- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالمقترح واعتمد، بتوافق الآراء ودون اعتراض، القرار 244/د-49 بشأن تنفيذ نظام التصويت الإلكتروني في الصندوق.**

مسائل أخرى (البند 11 من جدول الأعمال)

239- لم تجر مناقشة أية مسائل أخرى.

حوار المحافظين مع القطاع الخاص

240- قدمت السيدة **تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) حوار المحافظين مع القطاع الخاص، بكلمة افتتاحية ألقتها السيدة Gérardine Mukeshimana، نائبة رئيس الصندوق.

241- ونسّقت الحوار السيدة Pieternel Boogaard، المديرة الإدارية، مكتب التنفيذ التقني في الصندوق، وتألف المتحدثون من الأعضاء:

- السيد Ryo Satomi، المدير التنفيذي لممارسات الأعمال المستدامة، شركة UCC Japan Co. Ltd
- السيد Ramesh Moochikal، الرئيس التنفيذي، مؤسسة Africa Improved Foods، رواندا
- السيد Juan Antonio Rivas، نائب الرئيس الأول والرئيس العالمي - تنمية الأعمال المستدامة، مؤسسة Olam Food Ingredients
- السيد Patrick Ungaro، المدير الإداري، شركة Bonifiche Ferraresi International، إيطاليا
- السيدة Sabrina Ounis Faiza، مؤسِّسة ومديرة مؤسسة Desert Fish، الجزائر

242- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

حوار المحافظين – الاحتفاء بالسنة الدولية للمزارعات

243- قدمت **السيدة تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) حوار المحافظين للاحتفاء بالسنة الدولية للمزارعات.

244- ونسقت الحوار السيدة Katherine Meighan، مديرة مكتب الشؤون القانونية والحوكمة والمستشارة العامة، وشاركت فيه المتحدثات التاليات:

- سعادة Mary Robinson، المؤسسة المشاركة لمشروع Dandelion؛ والرئيسة السابقة لأيرلندا، والمفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة
- السيدة Gérardine Mukeshima، نائبة رئيس الصندوق

- السيدة Clara Kamlomo، مؤسِّسة Amazing B Projects، ملاوي
- السيدة Andrea Lucía Sarnari، رئيسة اتحاد Federación Agraria Argentina

245- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

246- الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق

247- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية التي يرد نصها الكامل في الفصل 4.

اختتام الدورة

248- أدلى **رئيس مجلس المحافظين** ببيان ختامي يرد نصه بالكامل في الفصل 4.

249- وأعلن اختتام الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين.

250- **ورُفعت الجلسة في الساعة 6.35 مساء**.

الفصل 4 – البيانات والكلمات الخاصة

معالي السيد Christophe Schiltz
رئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايته ونائب رئيس المجلس المقبل
دوقية لكسمبرغ الكبرى

معالي السيدة Tatiana Rosito
نائبة رئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايتها
جمهورية البرازيل الاتحادية

معالي السيناتور Abubakar Kyari
رئيس مجلس المحافظين
جمهورية نيجيريا الاتحادية

معالي السيد Gabriel Mbairobe
نائب رئيس مجلس المحافظين
جمهورية الكاميرون

سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند
وزيرة الدولة للتعاون الدولي، وزارة الخارجية لدولة قطر، نيابة عن دولة قطر

معالي السيد Reuben Mtolo Phiri، عضو البرلمان ووزير الزراعة في جمهورية زامبيا
نيابة عن فخامة السيد Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا

الدكتور Felipe Paullier
الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب (*رسالة بالفيديو*)

السيد Tony Elumelu، رئيس شركة Heirs Holdings والبنك المتحد لأفريقيا، ومؤسس مؤسسة Tony Elumelu Foundation

معالي السيدة Mary Robinson
المؤسسِة المشاركة لمشروع Dandelion، والرئيسة السابقة لأيرلندا
ومفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان

السيد ألفرو لاريو
رئيس الصندوق

البيان الترحيبي لمعالي السيد Christoph Schiltz، رئيس الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين المنتهية ولايته

معالي المحافظين الموقرين،

حضرات المندوبين والمراقبين،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أرحب بكم في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وبينما نجتمع هنا، يشهد العالم تحولات عميقة. حيث تتسع أوجه انعدام المساواة، وتستمر النزاعات، وتتزايد الصدمات المناخية، ويستمر عدم اليقين الاقتصادي في إثقال كاهل المجموعات الأكثر ضعفا. وتذكرنا هذه التحديات المترابطة بأن التقدم ليس أمرا مفروغا منه، وأن مسؤوليتنا الجماعية لم تكن يوما أكبر مما هي عليه الآن.

وحان الوقت لإظهار الرؤية والشجاعة. فقد ولّى زمن الخطوات الصغيرة، وحان وقت تبني نُهج مبتكرة تُحدث نقلة نوعية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تعزيز شراكاتنا وتعبئة المزيد من الاستثمارات، ولا سيما من القطاع الخاص والجهات المعنية الرئيسية الأخرى، لتحويل طموحاتنا إلى إجراءات ملموسة. فالأهم ليس التزاماتنا بقدر ما هو أفعالنا على أرض الواقع.

وهناك ما يدعو للتفاؤل. فالأدوات والتكنولوجيات والابتكارات اللازمة لإحداث تحول في سبل العيش الريفية متوفرة بالفعل. ومع توافر التمويل الكافي والسياسات المتسقة والشراكات القوية، تكون منظمات مثل الصندوق في وضع مثالي لترجمة هذه الإمكانات إلى نتائج ملموسة وإحداث تغيير مستدام في المجتمعات المحلية الريفية، من خلال تعزيز القدرة على الصمود والإنتاجية والثقة في المستقبل.

ويعكس موضوع الدورة، "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار مع رواد الأعمال الشباب"، الفرص المتاحة بشكل دقيق. ويوجد اليوم 1.3 مليار شاب وشابة في العالم، وهو أكبر جيل في التاريخ؛ ويعيش نصفهم تقريبا في المناطق الريفية. ويواجه الكثير منهم عقبات تتعلق بالحصول على الأراضي والتمويل والمهارات وفرص العمل - وهي مشاكل تفاقمت بسبب تغير المناخ وأنماط الهجرة - لكنهم يمثلون أيضا قوة دافعة كبيرة للتجديد. ويُعيد الشباب والشابات ابتكار الزراعة، ويسخرون إمكانات التكنولوجيا الرقمية، ويشجعون الممارسات الإيكولوجية، ويبنون سلاسل قيمة أكثر شمولا وديناميكية.

ومن خلال الاستثمار في ريادة الأعمال لدى الشباب، يستثمر الصندوق في مستقبل المناطق الريفية. وتعمل هذه الاستثمارات على استحداث فرص عمل، وتحفيز الاقتصادات المحلية، وتمكين المجتمعات المحلية الريفية ليس فقط من البقاء، بل من الازدهار.

ولدينا كمحافظين مسؤولية مشتركة لتوجيه ودعم هذه الرؤية. فمن خلال قيادتنا ودعمنا والتزامنا بتوفير الموارد، يمكننا ضمان أن يظل الصندوق قويا ومتجاوبا وقادرا على تنفيذ رسالته المتمثلة في تحويل المناطق الريفية وتعزيز الأمن الغذائي على مستوى العالم.

وبذلك، يسرني أن أعلن عن افتتاح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق رسميا.

وأدعوكم إلى المضي قدما في أعمال هذه الدورة، بدءا من اعتماد جدول الأعمال.

كلمة سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي، وزارة الخارجية لدولة قطر، نيابة عن دولة قطر

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني ان أتحدث إليكم اليوم باسم دولة قطر في أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن أعبر عن تقدير دولة قطر لجهود الصندوق في دعم التنمية الريفية وتمكين المجتمعات الأكثر ضعفا حول العالم.

ينعقد اجتماعنا هذا العام تحت شعار "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار في رواد الأعمال الشباب"، وهو شعار يعكس حقيقة أساسية مفادها أن مستقبل الأمن الغذائي يعتمد على تمكين الشباب في المجتمعات الريفية ليكونوا منتجين مبتكرين وقادة للتغيير في النظم الغذائية.

لقد كانت دوله قطر عضوا مؤسسا في الصندوق منذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي إيمانا منها بأهمية التنمية الزراعية والتحول الريفي. واليوم تفخر دولة قطر بما حققه الصندوق من نضج مؤسسي وقدرة ملموسة على تحسين حياة صغار المنتجين والمجتمعات الريفية بما ينسجم مع رؤية قيادتنا الرشيدة التي تضع الإنسان في صميم العمل التنموي.

وقد جعلت دولة قطر من الأمن الغذائي أولوية وطنية ومحورا رئيسيا في تعاونها الدولي من خلال شراكاتها وبرامجها التنموية وتواصل دعم بناء نظم غذائية أكثر صمودا وتعزيز الإنتاج المحلي ومساندة المجتمعات في مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية وذلك انسجاما مع رؤية دولة قطر الوطنية 2030.

نلتقي اليوم في ظل التحديات العالمية المتزايدة تشمل شح الموارد والتغير المناخي واضطرابات سلاسل الإمداد، إلا أن هذه التحديات تفتح في الوقت ذاته فرصة حقيقية لإطلاق طاقات الشباب في المناطق الريفية ليكونوا رواد اعمال ومبتكرين في قطاع الزراعة والغذاء.

انطلاقا من هذه القناعة تركز شراكة دولة قطر مع الصندوق على ثلاثة محاور رئيسية. أولا، تعزيز نظم غذائية قادرة على الصمود. ثانيا، تمكين رواد الأعمال الشباب من الانتقال من المزرعة الى السوق. ثالثا، تسريع الابتكار والتحول الرقمي في القطاع الزراعي.

أصحاب المعالي والسعادة الحضور الكرام،

ترى دولة قطر في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية شريكا أساسيا لترجمة الالتزامات الدولية إلى أثر فعلي على أرض الواقع. ومهمتنا المشتركة واضحة، وهي تمكين الأسر الريفية ودعم الشباب وبناء نظم غذائية أكثر مرونة وعدالة.

وفي الختام، أؤكد أن الاستثمار في الشباب المنتج هو استثمار في مستقبل الإنسانية بأسرها. وستواصل دولة قطر العمل مع الصندوق وجميع شركائها لضمان أن يحظى الشباب في المناطق الريفية بالفرص التي تمكنهم من أن يكونوا جزءا فاعلا في النظم الغذائية العالمية وقادتها.

وشكرا لكم،

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

كلمة معالي السيد Reuben Mtolo Phiri، عضو البرلمان ووزير الزراعة في جمهورية زامبيا، نيابة عن فخامة السيد Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول الأعضاء في الصندوق؛

السيد رئيس مكتب مجلس المحافظين؛

سعادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

معالي وزراء الزراعة من الدول الأعضاء في الصندوق؛

ممثلو شركائنا المتعاونين؛

ممثلو مؤسسات التمويل الإنمائي؛

ممثلو القطاع الخاص؛

ممثلو منظمات المزارعين؛

المندوبون الموقرون؛

السيدات والسادة.

إنه لمن دواعي سروري الكبير أن أخاطب الدورة التاسعة والأربعين لهذا العام لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

السيد رئيس المجلس، أحمل إليكم تحيات أخوية من فخامة السيد Hakainde Hichilema، رئيس جمهورية زامبيا ومن شعب زامبيا.

ويقدم معالي السيد Hakainde Hichilema خالص اعتذاره لعدم حضوره هذا الاجتماع نظرا لانشغاله بمسائل وطنية أخرى لها نفس القدر من الأهمية. ولذا، فقد طلب مني تمثيله والإدلاء ببيانه.

ونيابة عن حكومة جمهورية زامبيا وشعبها، نود أن نعبر عن سعادتنا بالمشاركة في مداولات اجتماع مجلس المحافظين لهذا العام.

السيد رئيس المجلس،

إن موضوع اجتماع مجلس المحافظين لهذا العام، "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار مع رواد الأعمال الشباب"، هو دعوة واضحة لنا جميعا. فهو دعوة لنا لاستكشاف كيف يمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق، والمؤسسات الإنمائية الدولية، والهيئات الإقليمية أن تعيد تشكيل الزراعة من خلال تحسين إنتاج وتصنيع وتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية بمشاركة فعالة من الشباب.

السيد رئيس المجلس،

تشير تقارير مختلفة إلى أن قطاع الزراعة في معظم بلداننا الأفريقية يواجه قيودا مماثلة تعوق نمو القطاع.

وتشمل القيود الرئيسية انخفاض الإنتاج والإنتاجية، الناجم عن ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية، وانخفاض مستويات الميكنة، والاعتماد على الزراعة البعلية، وانخفاض الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الزراعة، وانخفاض القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وممارسات فلاحة الأراضي السيئة.

وعلاوة على ذلك، يعد وصول المزارعين إلى التمويل الزراعي الميسور التكلفة محدودا للغاية، مما يحد بشدة من الاستثمار واعتماد التكنولوجيات.

ويتسم قطاع الزراعة أيضا بعدم الكفاءة في تسويق المدخلات والسلع التجارية. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم كفاية البنية التحتية الداعمة للنقل والتسويق والتخزين وإدارة ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى ضعف نظم الصرف الصحي والصحة النباتية.

وتتمثل القيود الأخرى في انخفاض مستويات إضافة القيمة والقدرة على التصنيع، وضعف نظم دعم النمو الزراعي نتيجة محدودية الميزانيات، وضعف إنفاذ الأطر التنظيمية، وسوء خدمات التأمين، وعدم كفاية نظم المراقبة والإنذار المبكر، وقلة فرص الوصول إلى الطاقة.

السيد رئيس المجلس،

إن معالجة هذه القيود ستضع بلداننا في موقع يمكّنها من استغلال الإمكانات الزراعية الهائلة والدينامية الديموغرافية المواتية التي يقدمها الشباب المتزايد.

وتعمل زامبيا على معالجة هذه القيود تدريجيا من خلال تنفيذ برنامج الدعم الشامل للتحول الزراعي.

ومن خلال برنامج الدعم الشامل للتحول الزراعي، تتمثل رؤية حكومة زامبيا في تحويل القطاع من خلال تنفيذ تدخلات تهدف إلى ما يلي:

تعزيز دور القطاع العام في تهيئة بيئة مواتية للأعمال؛

تحسين جودة الإنفاق العام على الزراعة؛

تعزيز سلاسل الإمداد المحلية الشاملة؛

توسيع نطاق وصول القطاع الخاص إلى الخدمات المالية؛

تحديث البنية التحتية للإنتاج والتصنيع والتجارة؛

زيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛

تعزيز الضمانات الاجتماعية والبيئية.

ويجري تنفيذ هذه النوايا السياساتية لتحقيق أهداف إنتاجية محددة للغاية في سلاسل القيمة الرئيسية. وفي إطار سلسلة قيمة الذرة، يتمثل هدفنا في إنتاج 10 ملايين طن متري. وبالنسبة لفول الصويا والقمح، نهدف إلى تحقيق هدف الإنتاج البالغ مليون طن متري لكل منهما بحلول عام 2030.

السيد رئيس المجلس،

يسعدني أن أبلغ مجلس المحافظين أن بلدنا يحرز تقدما ثابتا في تنفيذ برنامج الدعم الشامل للتحول الزراعي.

وقد شرعنا في استعراض الإطار السياساتي والقانوني من أجل تعزيز وتهيئة بيئة أعمال تمكينية. ويجري حاليا استعراض عدد من التشريعات في مراحل مختلفة. ومن خلال هذه الخطوة، نتطلع إلى استقطاب المزيد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

وأود أن أسلط الضوء على بعض التدخلات التي ننفذها لتحقيق أهدافنا وغاياتنا.

فقد أنشأنا مرفق تمويل الزراعة المستدامة الذي يحصل المزارعون من خلاله على تمويل ميسور التكلفة للمدخلات الزراعية، ونظم الري الصغيرة، والميكنة وغيرها. وقدمت الحكومة الأموال الأولية التي استُخدمت لضمان الإقراض من قبل المؤسسات المالية الخاصة.

وواصلنا تعزيز نظام الإرشاد الزراعي لدينا من خلال توظيف وتدريب الأفراد، وتوفير المعدات، ورقمنة تقديم الخدمات.

السيد رئيس المجلس،

استجابة للجفاف المدمر الذي شهده بلدنا في موسم الزراعة 2024/2023، نقوم بتنفيذ برنامج ري وطني يسعى إلى تغطية حوالي 000 500 هكتار من الأراضي بنظم الري. ويشمل ذلك تطوير مخططات الري، وبناء السدود وإعادة تأهيلها، وإنشاء مزارع مروية من قبل جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، طورت الحكومة أصناف بذور ذكية مناخيا وتعزز الغلة من الذرة والقمح والذرة الرفيعة وغيرها من المحاصيل. كما بدأنا في إكثار أصناف البذور لتوزيعها على المزارعين.

ولتحسين الإنتاجية بين صغار مزارعينا بشكل أكبر، سهلت الحكومة إنشاء مراكز ميكنة في مختلف أنحاء البلد. وأصبح بإمكان المزارعين الآن الحصول على خدمات الميكنة من المراكز مقابل رسوم. ومن المتوقع افتتاح المزيد من هذه المراكز خلال العام الجاري.

السيد رئيس المجلس،

لضمان كفاءة توصيل مدخلات الزراعة الميسورة التكلفة لصغار المزارعين، قمنا بنقل برنامج دعم مدخلات المزارعين لدينا إلى نظام القسائم الإلكترونية. وتوقفت الحكومة الآن عن توريد وتسليم المدخلات مباشرة إلى المزارعين. وبدلا من ذلك، يُمنح المزارعون قسائم يستخدمونها لاسترداد المدخلات من تجار الزراعة في القطاع الخاص في مناطقهم.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتوسيع نطاق برامج التدريب على تكنولوجيات الزراعة الذكية مناخيا لدينا لتمكين المزارعين بالمعرفة حول كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وجرى تدريب مئات الآلاف من صغار المزارعين بموجب هذه المبادرة. وتساعد هذه التدخلات والتدخلات الأخرى ذات الصلة الأسر المعيشية للمزارعين على تحسين قدرتها على الصمود في وجه آثار تغير المناخ.

ونحن كبلد، سنواصل زيادة استثماراتنا في هذه البرامج لضمان تقديم حلول مستدامة للتحديات التقنية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها هذا القطاع.

السيد رئيس المجلس،

نناقش موضوع "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار مع رواد الأعمال الشباب"، في وقت تشهد فيه معظم بلداننا تزايدا في أعداد الشباب الذين يدخلون مجال الزراعة.

ونحن كبلد، نعتبر ذلك فرصة مميزة لإدخال الدينامية والإبداع والابتكار إلى هذا القطاع. وتقوم استراتيجيتنا على دمج رواد الأعمال الشباب هؤلاء في مجالات مثل التصنيع الزراعي، والبحث والتطوير، والتكنولوجيا الزراعية، والتجارة المحلية والدولية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات.

السيد رئيس المجلس،

في معظم بلداننا الأفريقية، تكون النساء في قلب قطاع الزراعة. فهن يمثلن أكثر من نصف القوى العاملة في مجالات الإنتاج والحصاد والتصنيع والتعبئة.

ولذلك، يتعين على حكوماتنا معالجة التحديات الفريدة التي تواجه النساء في هذا القطاع. ومن المجالات الرئيسية التي تتطلب جهدا مكثفا إصلاح السياسات الذي يستهدف القضاء على أوجه عدم المساواة العميقة بين الجنسين.

السيد رئيس المجلس،

فيما يتعلق بإطلاق العنان لإمكانات رواد الأعمال الشباب للمشاركة بفعالية في الزراعة، فإننا نعمل على تعزيز استراتيجيات الاستثمار الزراعية الملائمة للشباب. وعلاوة على ذلك، نعمل على توسيع نطاق فرص التدريب والتعليم للشباب. كما أننا نعزز فرص قوية للإرشاد والتواصل للشباب.

ونرغب خصوصا في العمل مع الصندوق في تنفيذ برامج تمويل الزراعة. ويمكن أن تشمل هذه البرامج منحا، أو قروضا منخفضة الفائدة، أو خيارات التمويل البالغ الصغر التي تستجيب لاحتياجات المزارعين الشباب.

وتشمل التدخلات الأخرى تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتيسير الوصول إلى الأسواق، والترويج للتكنولوجيات والابتكارات من أجل جذب الشباب إلى القطاع.

السيد رئيس المجلس،

نظل ملتزمين بإصلاح الزراعة ضمن خطة التحول في بلدنا. ونظل ملتزمين بالقضاء على التحديات التي تقوض مشاركة الشباب والنساء في سلاسل القيمة الزراعية.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن زامبيا ستستمر في العمل كشريك للصندوق في جميع الظروف. ونجري حاليا مناقشات مع مكاتب الصندوق الإقليمية والقطرية بشأن برامج مشتركة لدعم التحول الزراعي في زامبيا.

ونحن نعوّل على دعم المجلس التنفيذي للصندوق في هذا المسعى. وسيكون تقييم الاستراتيجية القطرية في الصندوق الذي أُجري مؤخرا أداة أساسية لتوجيه مسار التعاون المستقبلي بين زامبيا والصندوق. وبناء على توصيات التقييم، سنمضي معا نحو خطة أكثر كفاءة وشمولا للتحول الزراعي والريفي.

السيد رئيس المجلس،

أود أن التمس من الصندوق النظر في زيادة التمويل لزامبيا من أجل تمكيننا من الاستجابة بشكل كاف للتحديات التي يواجهها هذا القطاع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أجدد شكري وتقديري للصندوق على دعمه المستمر لزامبيا وشعبها.

شكرا لكم.

البيان الترحيبي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

السيد رئيس المجلس،

أصحاب السعادة،

معالي المحافظين الموقرين،

الأصدقاء والزملاء،

بالنيابة عن الجميع في الصندوق، اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظينا.

نجتمع مرة جديدة في روما في لحظة بالغة الأهمية. والمشهد الجيوسياسي يتسم بالتعقيد نفسه الذي عهدناه منذ عقود. والتحالفات تتغير، والعلاقات تعاد معايرتها، والنظام المتعدد الأطراف يتكيف مع الحقائق الجديدة.

ولكن ما لم يتغير هو الضغط المستمر على السكان الريفيين والنظم الغذائية: الصدمات المناخية المتكررة وتفاقم الهشاشة واستمرار نقص الاستثمار. وهذه القوى تضغط أولا على المزارعين والعمال الزراعيين والمؤسسات الريفية – وعندما يتعرض الميل الأول للضغوط، يشعر النظام الغذائي بأكمله بها.

وفي الوقت عينه، فإن النظام الدولي الذي يرتكز عليه التمويل الإنمائي يعاني هو نفسه من ضغوط مالية. ولهذا السبب، فإن هذه المرحلة تستدعي التطور – وهو ما دفع الصندوق إلى تحديث طريقة عملنا، حتى نتمكن من تنفيذ مهمتنا على نطاق أكبر وبسرعة وأثر أكبر.

وقد قمنا بتعزيز هيكليتنا المالية وتحسين نموذجنا التشغيلي، وركزنا على الشراكات مع القطاع الخاص، التي يمكنها أن توفر رأس المال والخبرة الإضافيين. هكذا نحقق مهمة الصندوق: من خلال التحلي بالمرونة في عالم متغير، مع التمسك في الوقت نفسه بمهمتنا وبالمجتمعات المحلية التي تعتمد علينا.

ونموذج التمويل في الصندوق مصمم من أجل التأثير المضاعف. فالموارد التي يوفرها أعضاؤنا لا تُصرف فحسب بل يجري مضاعفتها. وهي تعزز قائمة موازنتنا، وتستقطب الشركاء، وتترجم إلى استثمار طويل الأجل في الاقتصادات الريفية – ذلك الاستثمار الذي يهيئ فرص العمل، ويزيد الدخل ويبني القدرة على الصمود.

ومع إطلاق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، نعمل على زيادة تركيزنا على ما نسميه تمويل الميل الأول – حيث يقوم صغار المزارعين ورواد الأعمال الريفيون بتوليد الغذاء، وفرص العمل والنشاط الاقتصادي المحلي وهي العناصر التي تعتمد عليها بقية النظام الغذائي.

وبالتالي ليس التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مجرد تجديد للموارد؛ بل هو استثمار عالي الأثر وفي الوقت المناسب في الاستقرار والفرص في وقت تزايد فيه حالة عدم اليقين العالمي. وسوف يساعد البلدان على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، والفقر الريفي وحالة عدم الاستقرار، بما في ذلك في البيئات المتضررة من الهشاشة والظواهر المناخية القصوى، من خلال نموذج مثبت يحوّل المساهمات إلى أثر مستدام وقابل للقياس.

وسيتطلب منا الحفاظ على هذا الاستثمار في الأمن الغذائي والاستقرار أن نتعامل مع بيئة عالمية أكثر واقعية وتوجها نحو المصالح. وهذا يستلزم نتائج واضحة وخيارات منضبطة ونهجا جديدة. وقد بدأنا هذه الرحلة معا قبل عدة سنوات. وتتمثل مهمتنا اليوم في مواصلة المسار، وتسريع العمل ومضاعفة الجهود على ما أثبت نجاحه.

وبصفتنا مؤسسة مالية دولية مكرسة للاستثمار في السكان الريفيين، فإننا نواصل التطلع إليكم، أنتم دولنا الأعضاء، كأساس لقوتنا المالية وشرعيتنا. فأنتم تضعون توقعات عالية للأثر القابل للقياس. وشراكتكم توفر الموارد والثقة اللتين تمكنان الصندوق من الاستثمار حيث يتردد الآخرون – في المناطق النائية، وفي السياقات الهشة، وفي المجتمعات المحلية التي تقع في بداية كل سلسلة من سلاسل القيمة الغذائية.

إن دعمكم الجماعي يسمح للمجتمعات المحلية الريفية بأن تصبح محركات للنمو الاقتصادي. فهو يساعد سلاسل القيمة المحلية على الارتباط بالأسواق الوطنية والعالمية، بحيث يتمكن صغار المنتجين من تزويد المجهزين وتجار التجزئة وشركات الأغذية العالمية، والحصول على قيمة أكبر لقاء عملهم، والصمود أمام الصدمات المناخية مثل الفيضانات، والجفاف والحرارة الشديدة.

وهذه بلا شك أوقات عسيرة. ولكن بفضل توجيهاتكم ومشاركتكم، أنا واثق من أننا نعمل على وضع الصندوق في موقع يسمح له بالحفاظ على دوره الأساسي: وهو دفع الاستثمار في الاقتصادات الريفية وتحقيق الأثر في الميل الأول.

وسيركز مجلس المحافظين هذا على الأولويات التي تعكس الإلحاح والفرص على حد سواء. ويأتي في مقدمتها الاستثمار في الشباب – ليس باعتبارهم مستفيدين على الهامش، بل قادة في صميم التحول الريفي.

واليوم، يشكل الشباب أكبر جيل في التاريخ. ويبلغ عددهم في العالم حوالي 1.3 مليار شاب، ويعيش الكثير منهم في بلدان منخفضة الدخل ونامية، وما لا يقل عن نصفهم في المناطق الريفية. ولكنهم غالبا ما يواجهون نقصا في الفرص، مما يولد فجوة بين إمكاناتهم والاستثمار والخدمات والتمويل المتاح لتحويل تلك الإمكانات إلى عمالة منتجة.

وإذا لم نستثمر، فإننا نخاطر بتكريس حلقة من تدني الإنتاجية، والهجرة الناجمة عن الحاجة وتزايد أوجه عدم المساواة. ولكن إذا استثمرنا بحكمة، يمكننا أن نهيئ الفرص حيث تشتد الحاجة إليها ونعزز في الوقت نفسه المهارات والأعمال والمؤسسات المحلية التي تحافظ على القدرة التنافسية للاقتصادات الريفية.

وسد هذه الفجوة يتجاوز بكثير مجرد دعم الأفراد: فهو يساعد أيضا على تعزيز الأمن الغذائي، والحد من عدم الاستقرار، ودفع النمو. وإذا فعلنا ذلك من منظور التطلع إلى المستقبل، سيتمكن الشباب من تأدية دور محوري في تحويل الزراعة والنظم الغذائية في المستقبل.

ولهذا السبب نحن نركز على ريادة الأعمال الريفية وتهيئة فرص عمل لائق على طول سلسلة القيمة – ليس فقط على مستوى الإنتاج الزراعي، ولكن أيضا في التخزين، والتجهيز، والخدمات اللوجستية، والتسويق، والتصدير. وهذه هي القطاعات التي تترجَم فيها مكاسب الإنتاجية إلى دخل، والتي يمكن فيها تهيئة فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية على نطاق واسع.

ويجلب رواد الأعمال الشباب الطاقة والمهارات الرقمية والإبداع. وبإمكان الصندوق أن يساعد على تحويل هذه الأصول إلى مشاريع قابلة للاستمرار من خلال الاستثمار في التدريب، والحصول على التمويل، والروابط السوقية والشبكات التي تتيح للمؤسسات الريفية أن تنمو. ولا يتعلق الأمر بدعم المشروعات فحسب، بل بتعزيز الإنتاجية الريفية باعتبارها ركيزة من ركائز الأمن الغذائي العالمي.

والضغط آخذ في الارتفاع. وبحلول عام 2050، سيحتاج العالم إلى إنتاج المزيد من الغذاء. ولذا فإن الاستثمار في رواد الأعمال الشباب ليس خيارا؛ بل هو واجب إذا أردنا بناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.

وعندما نتحدث عن الشباب، يجب علينا أيضا أن نتحدث عن الشابات. فالنساء يشكلن 36 في المائة من القوى العاملة الزراعية في جميع أنحاء العالم، ويؤدين دورا مركزيا في النظم الغذائية – ومع ذلك لا تزال أوجه عدم المساواة تحد من فرصهن، وإنتاجيتهن وقدرتهن على بناء الأصول.

وتشكل النساء أكثر من نصف المشاركين في مشروعات الصندوق. غير أن الحواجز لا تزال قائمة: من عدم تكافؤ فرص الحصول على الائتمان والمدخلات، إلى الأعباء الأثقل للرعاية غير المدفوعة، مرورا بقلة الفرص للوصول إلى الأسواق المربحة. ويعد سد هذه الفجوات من أسرع السبل وأكثرها عدالة لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود.

ولهذا السبب فإن إعلان عام 2026 السنة الدولية للمزارعات أمر بالغ الأهمية. وإنها لحظة للاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه المزارعات – والالتزام بالتدابير العملية التي تعمل على توسيع نطاق الفرص: الوصول إلى التمويل والتدريب، وتأمين حقوق الأراضي والموارد، وتحسين الربط بالأسواق والخدمات.

وتجربة الصندوق واضحة: فعندما تحظى المرأة بفرص متكافئة في الحصول على التمويل والمهارات، تتحسن النتائج – بالنسبة إلى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية. وعلى مدى ما يقرب من خمسة عقود، شهدنا مكاسب قابلة للقياس في الدخل، والإنتاجية والمشاركة في السوق حيثما تلقى المرأة الدعم للقيادة والاستثمار.

ومع اقتراب الصندوق من الذكرى الخمسين لتأسيسه، فإننا نستحق أيضا لحظة للاحتفال بمساهمتنا الفريدة – والأهم من ذلك، المساهمة المشتركة لدولنا الأعضاء والسكان الريفيين الذين نخدمهم.

ونحن المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها مهمة صريحة للعمل في الميل الأول، يدا بيد مع المجتمعات المحلية الريفية. إن عقودا من الشراكة مع الحكومات والمؤسسات المحلية، بما في ذلك في المناطق النائية والهشة حيث تشتد الحاجة إلى الاستثمار، جعلت من الصندوق مؤسسة موثوقة وشريكا مفضلا.

ومنذ تأسيسنا في عام 1977، ساعدنا على تغيير حياة مئات الملايين من السكان الريفيين. وفي الأشهر المقبلة، سنشارككم كيف نعتزم إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسنا – ليس احتفالا بالصندوق وحده، بل اعترافا بما يمكننا تحقيقه عندما يستثمر الأعضاء، والشركاء والمجتمعات المحلية الريفية معا في رسالة مشتركة.

فنحن جميعا مستثمرون في هذه الرسالة – وسنشارك جميعا في نجاحها.

وشكرا لحسن استماعكم.

البيان الختامي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

السيد رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي والسعادة،

المحافظون الموقرون،

الأصدقاء والزملاء،

دعوني أبدأ بتوجيه الشكر للمكتب، ولجميع ممثلي الدول الأعضاء الموقرين من مختلف القوائم، على مشاركتهم الفعالة خلال اليومين الماضيين.

ودعوني أشكر أيضا المتحدثين والضيوف الخاصين الذين رافقونا. وأود أيضا أن أشيد بالجهود التي بذلها التقنيون والمترجمون الفوريون والموظفون من جميع أقسام المؤسسة الذين عملوا خلف الكواليس لإنجاح هذا الحدث. فقد كان هذا العمل ثمرة أكثر من عام، ونحن الآن بصدد التحضير للدورة الخمسين لمجلس المحافظين في العام المقبل، الذي يمثل بداية الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الصندوق.

ويُعد هذا العام أيضا عاما لتجديد الموارد، مما يتيح لنا فرصة حقيقية لتنفيذ العديد من الإجراءات التي ناقشناها اليوم. وعلى مدار اليومين الماضيين، عدنا مرارا وتكرارا إلى أولوية واحدة: الشباب، ولا سيما رواد الأعمال الشباب - كما سمعتم اليوم والأمس - والأدوار التي يمكن أن يقوموا بها على نطاق سلسلة القيمة بأكملها.

وخلال حدثنا الرئيسي، استمعنا مباشرة منهم إلى بعض التحديات التي يواجهونها، وبعض التحديات التي نحتاج إلى التصدي لها فعلا والعمل معا على معالجتها؛ وبعض الخيارات التي يجبرون على اتخاذها، والإصرار الذي يدفعهم للاستمرار ويجعل أعمالهم التجارية مجدية. كما اطلعنا على أفكارهم وآمالهم وقيادتهم على أرض الواقع.

ومع ذلك، وكما أشرت بالأمس، حتى وإن كان الشباب سيشكلون مستقبل الزراعة، فإن هذا الجيل يواجه فجوة بين إمكاناتهم وما يحتاجون إليه من استثمارات وخدمات وتمويل لتحقيق إنجازات ملموسة.

المحافظون الموقرون،

خلال اجتماع المائدة المستديرة اليوم، استمعنا بوضوح إلى توجيهاتكم: استمرار التركيز والفعالية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والهشاشة، والاستثمار في الشباب والنساء، وتعميق الشراكات - بما في ذلك مع القطاع الخاص - وضمان استجابة استثمارات الصندوق للسياقات القطرية والأولويات الوطنية. وستستمر الأولويات التي تقاسمتموها معنا اليوم في توجيه جميع أعمالنا في السنوات المقبلة.

أصحاب المعالي والسعادة،

أنا فخور بما يقدمه الصندوق، وبالطريقة التي عززت بها المؤسسة قدرتها على التنفيذ على نطاق واسع.

والصندوق موجود لأن هناك من كانت لديهم رؤية استشرافية، قبل خمسة عقود تقريبا، لإنشاء مؤسسة مصممة للاستثمار في المناطق الريفية بشكل منهجي وعلى نطاق واسع.

وقد أدركوا أن بإمكان مؤسسة مالية دولية استخدام مواردها وخبراتها للحد من الفقر من خلال الاستثمار الموجه في السكان الريفيين والنظم الغذائية، مما يؤدي إلى استحداث فرص اقتصادية، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم المجتمعات الريفية لتحقيق الازدهار.

إن بنود الاتفاقية هذه هي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينصب تركيزي على ضمان استمرار الصندوق في أداء دوره الفريد في الميل الأول. وهذا يعني مواصلة التركيز على الأدلة والنتائج: الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والدخل.

المحافظون الموقرون،

في ختام كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر أيضا لجميع الموظفين على نطاق الصندوق الذين عملوا بلا كلل لأكثر من عام، كما ذكرت، لدعم دورة مجلس المحافظين هذه، والذين يبذلون جهودا تفوق ما هو مطلوب ليتمكن الصندوق من تحقيق أهدافه يوميا. أرجو منكم الانضمام إلي في التصفيق لهم.

ولكم جميعا، أتوجّه بالشكر على ثقتكم ودعمكم. وهما هذا العام يكتسبان أهمية أكبر من أي وقت مضى. وغدا سنجري المزيد من المناقشات عن أهمية استمرار وحدتنا في هذه المرحلة لمواجهة بعض التحديات العالمية التي نسعى إلى التصدي لها، والتي يقع الكثير منها في أوضاع هشة، وفي سياقات بالغة الصعوبة، وفي مناطق نائية يكون الوصول إليها مكلفا جدا. ولهذا السبب تحديدا وُجد الصندوق - للتصدي فعلا لهذه التحديات، وتقديم نموذج يحتذى به، وبناء استثمارات يمكن دمجها بفعالية في برامج التنمية الوطنية، وتوسيع نطاقها. شكرا لكم على التزامكم بهذه المسيرة المشتركة.

وأتطلع إلى الترحيب بكم مجددا في الدورة الخمسين لمجلس المحافظين، والتي بدأنا بالفعل التحضير لها. ونتطلع إلى حضور العديد من رؤساء دولكم، بالإضافة إلى ضيوف بارزين. وستمثل بداية الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الصندوق، وهي محطة بالغة الأهمية، ونتطلع بالفعل إلى الترحيب بكم من جديد.

شكرا لكم.

البيان الختامي لمحافظ جمهورية نيجيريا الاتحادية، معالي السيناتور Abubakar Kyari CON، وزير الزراعة والأمن الغذائي، ورئيس مجلس محافظي الصندوق

السيد الرئيس،

معالي المحافظين والمندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

مع إشراف الدورة التاسعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق على نهايتها، أود أن أعرب عن خالص امتناني لكل واحد منكم، معالي المحافظين الموقرين والمندوبين والشركاء، على مشاركتكم النشطة ومساهماتكم القيّمة خلال اليومين الماضيين.

واسمحوا لي أن انقل مرة أخرى تقديري العميق للثقة التي أوليتموني إياها بانتخابي رئيسا لدورة مجلس المحافظين هذه.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لدعم حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، بقيادة فخامة الرئيس Bola Ahmed Tinubu، الحائز على وسام القائد الأعلى للجمهورية الاتحادية، الذي يواصل التزامه الراسخ بالأمن الغذائي والتحول الزراعي تشكيل مشاركة نيجيريا البناءة في حوكمة الأمن الغذائي على المستويين الوطني والعالمي.

وأنا أقبل هذه المسؤولية بتواضع وشعور عميق بالواجب تجاه النساء والرجال الريفيين الذين يخدمهم الصندوق في جميع أنحاء العالم.

وقد ألهم موضوع هذه الدورة، "من المزرعة إلى السوق: الاستثمار مع رواد الأعمال الشباب"، حوارا غنيا وتطلعيا. وقد جرى تذكيرنا بأننا إذا وفرنا الاستثمار والثقة والفرص لدى رواد الأعمال الشباب، سيكون الحصاد أسواقا مزدهرة ورخاء مشتركا.

وخلال مناقشاتنا، أصبح واضحا أن مسار الانتقال من المزرعة إلى السوق لا يتعلق فقط بالإنتاج. بل يتعلق بالناس. ويتعلق بالشباب المبتكرين الذين يمتلكون الأفكار والطاقة والعزيمة لبناء سبل عيش مستدامة وتحويل الاقتصادات الريفية.

وخلال الحدث الرئيسي بعنوان "رواد الأعمال الشباب في قلب التحول: من الرؤية إلى تحقيق الأثر"، أكد رئيس الصندوق والسيد Tony Elumelu على الدور التحويلي لريادة الأعمال الشبابية في تنشيط الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية. كما استمعنا مباشرة إلى رواد أعمال شباب الذين أظهرت مساراتهم من الرؤية إلى الأثر قوة الاستثمار الموجه والبيئات الداعمة.

وعندما نُمكّن الشباب من الحصول على التمويل والمهارات والإرشاد والوصول إلى الأسواق، فإننا لا نقتصر على دعم المؤسسات الفردية فحسب، بل نعزز سلاسل القيمة، ونوفر فرص العمل، ونشجع الابتكار، ونضمن مستقبلنا الاقتصادي المشترك.

ولقد تشرفنا بالاستماع إلى سعادة الدكتورة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في دولة قطر، ومعالي السيد Reuben Mtolo Phiri، عضو البرلمان ووزير الزراعة في جمهورية زامبيا، متحدثا نيابة عن فخامة الرئيس Hakainde Hichilema. كما انضم إلينا الدكتور Felipe Paullier، الأمين العام المساعد لشؤون الشباب، عبر رسالته بالفيديو. وقد أكدت كل مساهمة على الحاجة الملحة إلى رعاية الأفكار، وتعزيز المسارات من المزرعة إلى السوق، وبناء مستقبل آمن وشامل ومستدام.

معالي المحافظين الموقرين،

لقد ناقشنا بنود أعمال هامة تتعلق برسالة الصندوق، بما في ذلك الموافقة على ميزانيات الصندوق، وإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، واعتماد نظام للتصويت الإلكتروني.

وتجاوزت مناقشاتنا بنود جدول الأعمال الرسمية. فاستكشفنا كيف يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تعبئ استثمارات منسقة تقودها البلدان في الميل الأول. وناقشنا كيف يمكن للاستثمارات الاستراتيجية في مجال الأمن المائي أن تُمكّن صغار

المزارعين من التكيف مع تغير المناخ وبناء مستقبل قادر على الصمود. وبحثنا سلاسل القيمة الشاملة، وإدارة المخاطر، والشراكات مع القطاع الخاص، والدور الأساسي للمزارعات في تعزيز الازدهار الريفي.

وإقرارا بالسنة الدولية للمزارعات، تشرفنا بالملاحظات الرئيسية لمعالي السيدة Mary Robinson، الشريكة المؤسسة لمشروع Dandelion والرئيسة السابقة لأيرلندا. وسلطت الجلسة الضوء على الطريقة التي تتولى بها النساء، ولا سيما الشابات، قيادة الابتكار وريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الريفية، والكيفية التي يعزز بها الدعم الموجه النظم الغذائية ويوسع نطاق الفرص.

واحتفلنا أيضا بالتقدم المستمر منذ اعتماد اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية. ولا تزال التحويلات المالية أداة فعالة للتنمية الشاملة والمستدامة، إذ تعزز القدرة على الصمود، وتوسع نطاق الشمول المالي، وتُمكّن الشباب، وتعالج دوافع الهجرة.

وقد وفر اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين منصة قيّمة للتأمل في الأولويات الاستراتيجية للفترة القادمة لتجديد موارد الصندوق. وستساهم رؤاكم في صياغة عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتوجيه جهود الصندوق لتحقيق أثر أكبر على نطاق أوسع في السنوات المقبلة. وقد أكدت مداخلاتكم من جديد على أهمية التعددية والتزامنا المشترك بمهمة الصندوق في خدمة المجتمعات المحلية الريفية في جميع أنحاء العالم.

معالي المحافظين الموقرين،

لقد كان من دواعي سروري وشرف عظيم لي أن أترأس هذه الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لزملائي في المكتب، معالي السيد Gabriel Mbairobe، وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون ومحافظ جمهورية الكاميرون، ومعالي السيد Christophe Schiltz، محافظ دوقية لكسمبرغ الكبرى، لتعاونهما ودعمهما المتواصلين.

كما أتقدم بخالص تقديري لرئيس الصندوق، معالي السيد ألفرو لاريو على تفانيه وشغفه وقيادته الملتزمة للصندوق؛ ونائبة الرئيس، معالي السيدة Gérardine Mukeshimana؛ وسكرتيرة الصندوق، الدكتورة كلوديا تن هاف، والإدارة العليا للصندوق على قيادتهم والتزامهم بالنهوض بمهمة الصندوق.

وأخص بالذكر السفير Yaya Adisa Olaitan Olaniran، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة في روما، على جهوده الدبلوماسية المتواصلة ودعمه الدائم.

كما أتوجه بالشكر للمكتب القطري للصندوق في نيجيريا، بقيادة المديرة القطرية السيدة Dede Ekoue، وكذلك لمكاتب الصندوق القطرية والأفرقة الميدانية في جميع الأقاليم، الذين يواصلون جهودهم الدؤوبة لترجمة السياسات إلى أثر ملموس للمجتمعات المحلية الريفية.

وأعرب عن تقديري أيضا لفريق مكتب سكرتير الصندوق، والمترجمين الفوريين، والتقنيين، والمراسلين، وجميع الموظفين وجميع العاملين وراء الكواليس الذين ساهمت كفاءتهم المهنية في ضمان سير هذه الدورة بسلاسة ونجاح.

فلنعبر عن امتناننا بالتصفيق الحار.

المندوبون الموقرون، السيدات والسادة،

مع اقتراب هذه الدورة من نهايتها، يستمر عملنا.

فلنعمل معا كمناصرين حقيقيين للصندوق. ولندافع عن دوره الذي لا غنى عنه في مكافحة الفقر والجوع. ولنواصل غرس بذور الفرص، مدركين أن الحصاد الذي نحصده اليوم سيعيل أجيالا قادمة.

وبهذا، أعلن اختتام الدورة التاسعة والأربعين لمجلس المحافظين.

شكرا لكم.

الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifad_org
linkedin.com/company/ifad
x.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV